جـامعـة عبـاس لغـرور – خنشلـة–

كليــة الحقــوق والعلــوم السيــاسية

قسم العلوم السياسية

نيابة العمادة للدراسات والتدرج

الصعود الإقليمي التركي ومآلات التأثير الأمني في منطقة الشرق الأوسط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراســـات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالبـة:

– جرمون أحلام

إشـراف الأستـاذ:

– د/بالـة عمـار

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصليـة	الصفة
نوري عزيز	أستاذ محاضر "ب"	جامعة خنشلة	رئيسا
بالة عمار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
لوصيف عبد الوهاب	أستاذ مساعد "أ"	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

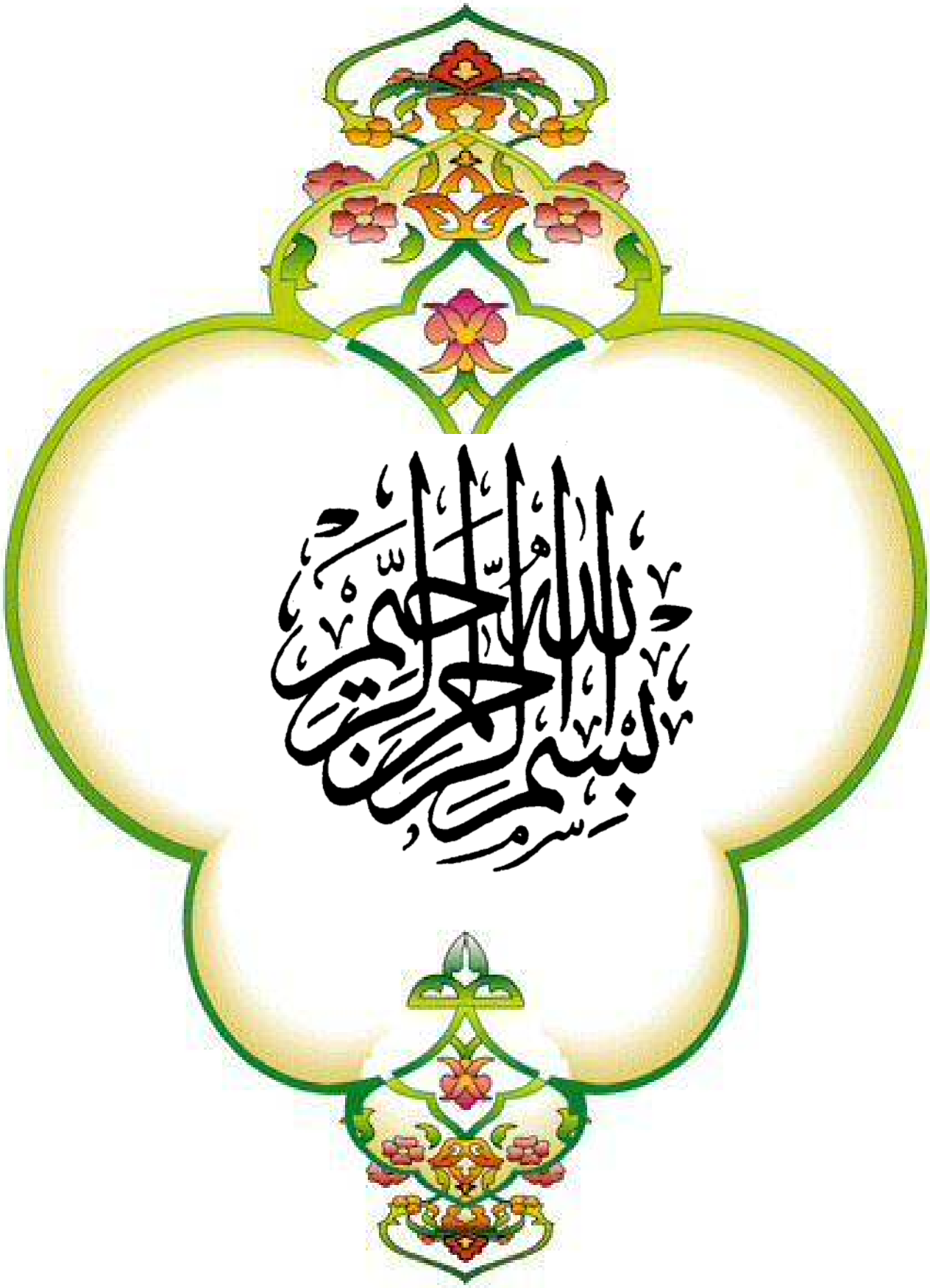
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعـرفان

الحمدلله والشكر لله رب العالمين الذي أنار لي دربي وشق لي طريق العلم ونوره وأبعدني عن طريق الجهل وظلمته ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخاص للأستاذ المشرف الدكتور "بالة عمار"

بقبوله الإشراف على هذا العمل و الذي لم يبخل علينا بمساعدته ونصائحه مع طول نفس ورحابة صدر

الشكر موصول إلى كافة أساتذة العلوم السياسية بجامعة خنشلة الذين أشرفوا على تكويننا وتأطيـــرنا خلال مسيرتنا الدراسية

فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن خالص شكري وعرفاني نظير حسن صنيعهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم تقييم هذه المذكرة

فأسأل الله أن يأجرهما ويرفع درجتهما في الدنيا والآخرة .

شكرا للقائمين على قسم إدارة العلوم السياسية بجامعة خنشلة

"دمتم جميعكم للعلم النافع والعمل الصالح"

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من قال فيهما الخالق عز وجل: "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

والدي العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى الإخوة والأخوات.

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي أثناء دراستي في الجامعة

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة خنشلة

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

أحلام

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : التأصيل ألمفاهيمي و النظري للأمن الإقليمي

المبحث الأول : مفهوم الأمن الإقليمي

المطلب الأول : تعريف الأمن

المطلب الثاني : تعريف الأمن الإقليمي

المطلب الثالث : نشأة مفهوم الأمن الإقليمي

المطلب الرابع :أشكال الأمن الإقليمي

المبحث الثاني : مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات الوضعية

المطلب الأول : الأمن الإقليمي ضمن التصور الواقعي

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي ضمن التصور الليبرالي

المبحث الثالث : مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات ما بعد الوضعية

المطلب الأول : الأمن الإقليمي وفق التصور البنائي

المطلب الثاني : الأمن الإقليمي من منظور مركب الأمن الإقليمي

المطلب الثالث : الأمن الإقليمي وفق نظرية الدور

الفصل الثاني : مقاربة جيوسياسية لتركيا

المبحث الأول : موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لتركيا

المطلب الثاني : طبيعة النظام السياسي التركي

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني : المكانة الإقليمية الأمنية لتركيا حتى عام 2020

المطلب الأول : العلاقات التركية بدول الجوار الإقليمي

المطلب الثاني : دور تركيا في إدارة النزاعات الإقليمية و الدولية

المطلب الثالث : أثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث : انعكاسات التأثير الأمني التركي على المستوى الإقليمي

المطلب الأول : العلاقات التركية الليبية و انعكاساتها على الدور الإقليمي

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية و انعكاساتها على الدور الإقليمي

المطلب الثالث :العلاقات الإسرائيلية وانعكاساتها على الدور الإقليمي

الفصل الثالث : مآلات التأثير الأمني التركي على منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول : الأهمية التركية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثاني : مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي

المطلب الثالث : محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني : أبعاد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول : البعد الاقتصادي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

المطلب الثاني : البعد السياسي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

المطلب الثالث : البعد الأمني للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

المبحث الثالث : انعكاسات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

المطلب الأول : التحديات الأمنية التركية في الشرق الأوسط

المطلب الثاني : مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث : الخيارات التركية والرؤية الإستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

شهد حقل الدراسات الأمنية تطورا كبيرا من بداية تسعينات القرن الماضي، تجلى في صعود جيل جديد من الباحثين و ظهور مدارس و مفاهيم أمنية جديدة، حيث انتقل مفهوم الأمن من أمن الدولة لحدودها و شعبها إلى الأمن الإقليمي الذي يشير إلى الأمن المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل مشتركة.

تلعب البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي وتاريخي دورا لا يستهان به في تشكيل دور بارز في مسار سياستها الخارجية، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا على سياستها الخارجية لما تعرفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل، كما أن موقع تركيا الإستراتيجي أهلها إلى لعب دور القوة الإقليمية الرئيسية في محيطها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي لتبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية و الإقليمية من ناحية ثانية.

وبالتالي برز الطموح التركي الهادف إلى لعب دور قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومحيطها الجغرافي و الإقليمي، فضلا عن موقع منطقة الشرق الأوسط الجغرافي والذي جعلها نقطة تقاطع لمشاريع الدول العظمى.

ولكون تركيا تقع ضمن هذه المنطقة الحيوية من العالم، فإنها اتبعت إستراتيجيات متعددة في سياستها الخارجية انطلاقا من وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002، وذلك انطلاقا من جملة الروابط التاريخية و الجغرافية والامتداد الإستراتيجي لهذه المنطقة وأهميتها في حفظ المصالح و الأمن القومي التركي خاصة مع بروز تنافس شرس بين القوى العالمية على وضع هذه المنطقة الحيوية تحت نفوذها.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، و تتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

أ – الأهمية العلمية:

– يمثل هذا الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة، لذلك فهو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية و الأكاديمية.

– تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول فترة زمنية معاصرة لم تخضع للدراسة إلا في

ضوء عدد محدد من الدراسات والتي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية.

_أنها تبحث في مرحلة جديدة من مراحل الدور التركي في الشرق الأوسط ومن هذا المنطلق تطمح الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ تركيا المعاصر وعن النظام السياسي التركي بشكل خاص.

ب – الأهمية العملية:

– تأتي هذهالدراسة للبحث في مختلف الإستراتيجيات التي اعتمدتها تركيا في سبيل تحقيق دور إقليمي رائد في منطقة الشرق الأوسط.

– محاولة دراسة الصعود الإقليمي التركي الذي يسعى للوصول إلى سياسة خارجية تتلاءم مع المتغيرات الدولية.

– تحليل الصعود الإقليمي لتركيا من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار في دعم الأمن و السلام الإقليمي خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية تتعلق بالباحث في حد ذاته، وأخرى موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي.

الأسباب الذاتية:

و تتمثل في:

– الاهتمام بقضايا ذات علاقة بمجال التخصص الأكاديمي و المتمثل في الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

– الرغبة في الإطلاع على القضايا الدولية منها قضية الشرق الأوسط من المنظور التركي.
– من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع دون غيره نابعة عن التحولات التي عرفتها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، كما أن صعود تركيا و توجهاتها الإقليمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط يعتبرمن المواضيع المهمة التي تحتاج إلى دراسة.

الأسباب الموضوعية:

تتمثل في:

– إن دراسة الصعود الإقليمي التركي ومآلات تأثيره الأمني على منطقة الشرق الأوسط من أهم المواضيع الحديثة التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة و تأثيراته على أهم القضايا الإقليمية و الدولية.

– إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي واقعي عن الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

إشكالية الدراسة:

ساهم الموقع الجغرافي الإستراتيجي لتركيا في لعب دور إقليمي و دولي محوري لكونها تتمركز بين أكثر من قارتين، بالإضافة إلى الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط و كونها طرف في معظم النزاعات الإقليمية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونظرا للتحولات الإقليمية الراهنة تم فسح المجال أمام الطموحاتالتركية للعب دور إقليمي إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر الصعود الإقليمي لتركيا على أمن منطقة الشرق الأوسط ؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية المقترحة نطرح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1-ما المقصود بمفهوم الأمن و الأمن الإقليمي ؟

2- فيم تتمثل الأهمية الإستراتيجية لتركيا ؟

3- كيف أثر حزب العدالة و التنمية على السياسة الخارجية التركية ؟

4- ماهي أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ؟

5- ماهو مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الراهنة؟

الفرضيات:

و للإجابة عن الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

1- يعتبرالموقع الجغرافي لتركيا ومكانتها الاقتصادية و العسكرية و علاقتها مع دول الجوار من المقومات التي تجعل منها دولة ذات وزن وفاعلية إقليميا و دوليا.

2- إذا كان لتركيا تحديات أمنية في منطقة الشرق الأوسط، فإن تلك التحديات ستلعب دورا محوريا في توجيه دور تركيا نحو المهيمن الإقليمي أو المنبوذ الإقليمي.

3- تلعب السياسة الخارجية التركية دورإقليمي هام يضعها في موقع حساس و حاسم في أهم القضايا الإقليمية و يجعلها فاعلا أساسيا في مسألة تسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

المقاربات المنهجية:

تتطلب دراسة أي موضوع علمي أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام مجموعة من المناهج نظرا لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة.

لذلك فطبيعة دراستنا تقتضي استخدام المقاربات المنهجية التالية:

- المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة و يهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، و على هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الصعود الإقليمي التركي و مآلات التأثير الأمني في منطقة الشرق الأوسط يقودنا إلى دراسة تاريخ السياسة الخارجية التركية إلى غاية وصول حزب العدالة و

التنمية إلى الحكم، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للدور الإقليمي التركي.

- منهج دراسة حالة:

يقوم هذا المنهج على دراسة حالة أو ظاهرة معينة،حيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل عام، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال التركيز على السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002

حدود الدراسة:

1-الإطار الزماني:

ارتأينا في دراستنا هذه إلى التطرق لدراسة السياسة الخارجية و الأمنية التركية والتغيرات التي شهدتها خاصة منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام2002 تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت هذه الفترة عدة تحولات وتغيرات طرأت على الساحة الإقليمية و الدولية ذات العلاقة المباشرة بتركيا.

2- الإطار المكاني:

ينحصر المجال المكاني للدراسة في منطقة الشرق الأوسط من خلال دراسة الدور الإستراتيجي الذي تلعبه تركيا في هذه المنطقة من خلال سياستها الخارجية و سياسة الجوار التي اتبعتها تركيا في المجال الأمني من خلال سياسة تصفير المشاكل، الأمر الذي قد

يمكنها من أن تكون صاحبة الريادة في منطقة الشرق الأوسط و فاعلا أساسيا لإحلال السلم في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع الصعود الإقليمي التركي و مآلات التأثير الأمني في منطقة الشرق الأوسط من المواضيع التي نالت استقطاب و اهتمام الباحثين، و في هذا الإطار هناك العديد من المراجع و الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، حيث شكلت نقاط تقاطع كبيرة مع دراستنا أهمها:

-كتاب الأستاذة إيمان دني الموسوم ب: " الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة " الصادر سنة 2014، تطرقت فيه إلى الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط و انعكاسات السياسة الخارجية التركية على علاقاتها الشرق أوسطية و تأثيرها في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى إدارة الصراع و الأزمات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما تحاول استشراف مستقبل الدور التركي بين التنامي في ظل الظروف الإقليمية و الدولية الراهنة، و سيناريو تراجع الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

– دراسة أحمد داوود أوغلو بعنوان " العمق الإستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية " صدرت الطبعة الثانية باللغة العربية سنة 2011، تطرق فيه إلى الوسائل الإستراتيجية و السياسات الإقليمية التي رأى أنها ستحقق لتركيا مكانتها المرموقة على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

إضافة إلى البحث في قضايا التحول الإستراتيجي في البلقان، الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي في سياق التحولات التاريخية.

– كتاب فيليب روبنس المعنون ب: " تركيا و الشرق الأوسط " المترجم من طرف ميخائيل نجم خوري، صدرت الطبعة العربية الأولى منه سنة 1993، تطرق في دراسته إلى النظر في كيف أن ظواهر معينة في الشرق الأوسط تؤثر في سياسة تركيا الداخلية و في

مجتمعها، حيث أن قضاياها المحلية مرتبطة بالعلاقات الخارجية، مما يؤكد ترابطا وثيقا لا فكاك له بين تركيا و الشرق الأوسط و المجتمع الإسلامي الأوسع.

والواقع أن تركيا كما جاء على لسان أحد الدبلوماسيين " مجموعة من ارتباطات وعلاقات" والقرارات المتخذة في أحد الاتجاهات الجغرافية لابد أن تترك أثرها الفوري في الاتجاهات الأخرى.

تبرير الخطة:

للإحاطة بالموضوع بكل جوانبه ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي ونظري للأمن الإقليمي، حيث تم التعريف بالأمن الإقليمي و نشأته و ذكر أشكال الأمن الإقليمي، ثم تطرقنا إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع " الأمن الإقليمي " بدءا بالمقاربات التفسيرية الوضعية، مرورا بالمقاربات ما بعد الوضعية، وصولا إلى مدرسة كوبنهاغن ونظرتها الموسعة للأمن من خلال مركب الأمن الإقليمي، فقد سعى كل منظور إلى الإلمام بمختلف الظواهر الأمنية وتحليلها لبلورة مفهوم الأمن بصفة عامة والأمن الإقليمي بصفة خاصة.

أما الفصل الثاني والموسوم بالمقاربة الجيوسياسية لتركيا، فقد قسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية، حيث قمنا بدراسة جيوبوليتيكية لتركيا من خلال تحديد موقعها الجغرافي وطبيعة نظامها السياسي وأيضا محددات السياسة الخارجية لتركيا.

ليكون المبحث الثاني كفيلا لتحديد المكانة الإقليمية الأمنية لتركيا حتى عام 2020 من خلال تسليط الضوء على العلاقة التركية بدول الجوار الإقليمي، ثم التطرق إلى دور

تركيا في إدارة النزاعات الإقليمية والدولية وأخيرا التطرق إلى أثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية.

ليتم بعد ذلك تخصيص مبحث آخر لانعكاسات التأثير الأمني التركي على المستوى الإقليمي من خلال العلاقات التركية الليبية، الإيرانية و الإسرائيلية.

يعالج الفصل الثالث مآلات التأثير الأمني التركي على منطقة الشرق الأوسط و الذي يشكل محور دراستنا، و قبل التفصيل في هذه الدراسة كان ضروريا التعريف بمنطقة الشرق الأوسط معنى و اصطلاحا و ذكر أهم مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، ثم في المبحث الثاني تناولنا أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط التي تختلف من أبعاد اقتصادية، سياسية و أخرى أمنية.

وفي المبحث الثالث سعينا إلى إبراز انعكاسات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط من خلال التطرق إلى التحديات الأمنية التركية في الشرق الأوسط، وأخيرا محاولة التعرف على مستقبل الدور التركي في المنطقة وذلك من خلال تنامي أو تراجع هذا الدور.

صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، و تكمن فيما يلي:

– صعوبة التحكم في الظاهرة محل الدراسة كونها مرتبطة بديناميكية الأحداث و تطورها، وذلك لكثرة الفواعل و الأطراف المتداخلة في الإقليم من جهة و تضارب المصالح من جهة أخرى.

– ما يزيد من صعوبة البحث كيفية اختيار مراجع البحث، فالصعوبة ليست في عدم وجود المراجع والأدبيات المتعلقة بدراسة الصعود الإقليمي التركي ودوره في منطقة الشرق الأوسط، وإنما في كيفية توظيف هذه المراجع و الاعتماد عليها في البحث.

الفصـــل الأول:

التـــأصيـــل المفـــاهيمي والنظـــري للأمـــن الإقليمـــــي

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات الوضعية

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات ما بعد الوضعية

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية، فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضييق وتوسيع مفهوم الأمن بسبب الصعوبة والتعقيد والتحولات التي مسته والتي أدت إلى انتقاله من المستوى الوطني إلى الأمن في إطاره الإقليمي.

مر مفهوم الأمن الإقليمي بالعديد من المراحل التي أدت إلى بلورته وتعددت معه الخصائص والمقومات والأسباب التي أدت إلى اعتماد مفهوم الأمن الإقليمي كآلية لتحقيق الأمن في نسقه الوطني والإقليمي والدولي وصولا لمقاربات نظرية تعنى بتفسير مثل هذه الظواهر وتأثيرها على الأمن انطلاقا من النظريات الوضعية كالواقعية والليبرالية، وصولا إلى النظريات ما بعد الوضعية كالبنائية ونظرية مركب الأمن الإقليمي ونظرية الدور وإسهاماتهم في تطوير وتوسيع مفهوم الأمن.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

يتفق الجميع على أن الأمن من الضروريات الأساسية والجوهرية التي تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي، فالأمن كمقاربة مفاهيمية ليس من المفاهيم السهل تعريفها، حيث تعددت مستويات الأمن بين ما هو وطني وما هو إقليمي، حيث هذا الأخير الذي برز بعد الحرب الباردة يدل على مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام إقليمي يشتمل على مقومات تحدده وتضبط وظائفه.

المطلب الأول: تعريف الأمن

يتطلب تحديد مفهوم الأمن "Security" ضرورة التعريج على تعريفه الذي لا يحظى باتفاق الدارسين حول تحديد ماهيته وإجلاء الغموض بشأنه نظرا للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص.

أولا: المعنى اللغوي للأمن:

- إن الأمن هو المقابل المضاد للخوف والفزع، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه. [1]
- كما وردت كلمة "أمن" في العديد من آيات القرآن الكريم، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله عزوجل وهذا ما ينجر عنه راحة البال. قال تعالى في سورة قريش: لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ
- وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)، [2] فالآية القرآنية الكريمة تؤكد على أن الأمن هو ضد الخوف.

([1])محمد عمارة، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام، (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2009)، ص09.

([2])سورة قريش، برواية ورش عن نافع، ص602.

- يعني الأمن لغة نقيض الخوف، فيقال اطمئن ولم يخف، فهو آمن، ويقال لك الأمان، أي قد أمنتك. ويقال توافر الأمن لمجتمع ما، أي استقرت فيه الأمور وتوافرت الطمأنينة بمن يعيشون فيه، وأحس فيه كل فرد بالحماية وأن حاجاته الأساسية توافرت له دون معاناة. (1)

- أما المعنى اللاتيني للأمن sécurité فهو يكشف عن تناقض جوهري تقريبا تناقض متناقض، تصادم بين الجزء "sine" والذي معناه "بلا" أو بدون "sans"، والجزء "cura"، ومعناه الرعاية "soin"، يضفي هذان العنصران معا للأمان معنى مقلقا: "دون عناية أو بلا عناية"، وبالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الأمن. (2)

- الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".(3)

- إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة وإن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق".

وتعرفه دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية the encyclopidia of social sciences بـ " قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية. (4)

---

(1)نجدت صبري ناكرة يى، الإطار القانوني للأمن القومي "دراسة تحليلية"، (عمان: دار دجلة، 2011)، ص39.

(2)thierybalzacq, "Qu' est – ce que la sécurité nationale ؟ ", la revie internationale et stratégique, N=° 52, 2003-2004, p35.

(3) زكرياء حسين، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم 2021/02/14 على الساعة 12:55.

https://www.islam online.net/ arabic/mafaheem/2000/11/article 2.shtml

(4)أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة بانتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013)، ص10.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأمن:

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وقد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون ومحتوى معرفي لكل تعريف لتفادي الوقوع في التحيز والذاتية، ومن بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

- يرى وولتر ليبمان WalterLippmann "أن الأمن يقصد به من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[1]
- لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالهاواستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي. [2]
- أما باري بوزان (Barrybuzen) فيرى أن الأمن يعني العمل على التحرر من الخوف والتهديد، أما الأمن الوطني فيعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوطنية. [3]

([1])جون بيليس، شيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 414.

([2])أحمد فريحة، لدمية فريحة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، 2016، ص159.

([3]) barrybuzan and lenehasen, international security, (UK,London:sage publication, 2007), p02.

- وقد أكد robert Mcmanamar وزير دفاع أمريكي سابق وأحد مفكري الإستراتيجيا في كتابه "جوهر الأمن"، إن هذا الأخير يعني التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وأضاف: "الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردها العميق للمصادر التي تهدد قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل. [1]
- أما بطرس غالي فيرى أن مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصاديوالاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي. [2]
- تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموما إلى تحقيق حالة من إنعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف. والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات التمتع به، ونظرا لصعوبة تحقيق الأمان الكامل فقد أصبح ينظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره. [3]

([1])عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، 46.

([2]) بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص16.

([3]) علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي المفهوم والأبعاد، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص04.

- كما استعمل مصطلح الأمن من طرف "سيسيرو" (cicero) ولوكرتيوس (lucertius) للدلالة على حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح هذا المفهوم يستعمل في إطار الأمن العام (securit publica) ويشير المؤرخ كوز إلى أن تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثر بمفاهيم *pax romana و **pax christiana، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على أمن الفرد " الحماية الإجتماعية" والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي للدول (الجيش والقوات المسلحة). [1]
- من خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف إجرائي وشامل للأمن، حيث يمكن القول بأنه: "مجموعة من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه، إضافة إلى تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي.

ومما لاشك فيه أن مفهوم الأمن توسع بعد نهاية الحرب الباردة لينتقل من البعد العسكري إلى أبعاد مختلفة سواء السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية،... ويشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها.

([1])عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. مالي نموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص20.

*تعبير لاتيني يترجم إلى "السلام الروماني"، يستمد التعبير من حقيقة أن الإدارة والنظام القانوني الروماني قد أدى إلى تهدئة المناطق التي عانت من الخلافات بين الحكام المتنافسين خلال هذا الوقت كانت روما لا تزال تخوض معركة ضد الشعوب والقبائل على الأطراف ولاسيما الشعوب الجرمانية والبارثية (شمال شرق إيران).

**هي حركة كاثوليكية دولية من أجل السلام، يتم تنظيم pax christi في أقسام وطنية ومجموعات محلية تحت إسمpax christi ومع المنظمات التابعة والشريكة.

المطلب الثاني: تعريف الأمن الإقليمي:

لقد غزا إدراك القيادات السياسية مفهوم جديد في أعقاب الحرب العالمية الأولى تعدى في تصوره مفهوم الأمن القومي، ليستقبل عناصر جديدة تضفي عن صياغة حملت المجتمع الدولي الرسو في إتجاه يتسع بحدود الإقليم الجغرافي ليستوعب التعدد القومي من خلال ما يعرف بالأمن الإقليمي.

أولا: المعنى اللغوي للأمن الإقليمي:

من الناحية الإشتقاقية: الإقليم **region** جاءت من الكلمة اللاتينية **regio** التي تعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة **regio** مشتقة هي الأخرى من **regere** التي تعني أن تحكم، أن ترشد، أن توجه.

فكلمة إقليم تعني بشكل مبدئي: منطقة جغرافية+خصائص مشتركة. [1]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للأمن الإقليمي:

من الأدبيات النظرية حول تعريف الأمن الإقليمي وكذلك مؤلفات الدراسات الأمنية يمكن القول أن:

- المجمعات الأمنية الإقليمية هي مجموعات من لوحدات التي ترتبط عملياتها الرئيسية للتورقة* أو إلغاء التوريق أو كليهما ببعضها البعض، بحيث لا يمكنتحليل

([1])سامية ربيعي، "آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008/2007)، ص23.

*هي أداة تمويلية مرتبة حيث يتم من خلالها خصول العميل على النقد لحاجته بعد سلسلة من صفقات البيع.

مشاكلها الأمنية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض، بعبارة أخرى تكمن التصورات المتعلقة بالأمن وإنعدام الأمن في صميم اتفاقيات النظام الإقليمية. [1]

- حسب باري بوزان وويفر فمجمعات الأمن الإقليمية والتي تشير إلى المستوى الذي ترتبط فيه الدول أو الوحدات الأخرى ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية، بحيث لا يمكن اعتبار أوراقها المالية منفصلة عن بعضها البعض. [2]
- الأمن الإقليمي هو مفهوم يصور إدراك إقليم معين بالدولة المنتمية إليه لأسلوب تحقيق الحماية لذلك الإقليم من خلال الإتفاق بين أعضائه، وهذا يفرض أن تملك دول الإقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف، وثانيا توفير الإمكانيات القادرة على تحقيقه. فهو بالحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة منالدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الإقليم من منع أية قوة أجنبية أو خارجية عن التدخل في ذلك الإقليم، فهو نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث. [3]
- من خلال هذه التعريفات يمكن إعطاء تعريف إجرائي للأمن الإقليمي بأنه تكافل وترابط مجموعة من الدول التي تجمع فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية

([1]) RuthHanausantini,"anew regional cold war in the middle east and north africa : regional security complex theory revisited", the international spectator, university of naples"l'orientale", 2017, p 97.

([2]) amitaveacharya, "the emerging regional architecture of world politics",published by the johns Hopkins university press, N=°4, 2007, p631.

([3]) عامر محسن، سلمان العامري، "مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"، المجلة الدولية والسياسية، العدد 11، 2009، ص12.

كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقرير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

المطلب الثالث: نشأة مفهوم الأمن الإقليمي:

مفهوم الأمن الإقليمي تشكل في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي على أن هذا الأخير لم يلغي مفهوم الأمن الإقليمي، فقد نشأ في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية في شكل منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس إقتصادية أو دفاعية، غير أن أغلبها غلب عليها طابع إرتجالي المنهج بدون تخطيط وموارد ولا ينفذ قرارات، أي غلب عليها الطابع السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية عملية طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي.

- في وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن بالإضافة للإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن.[1]
- إن المفهوم الإقليمي للأمن قد أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية التي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم أوروبا في لخمسينيات وإفريقيا وآسيا في الستينات وأسيا الوسطى في التسعينات من القرن نفسهوالتيكانت تختص في مسائل تخص الأمن الإقليمي، لكنها بقيت محصورة نظريا غير عملية بسبب الحرب بين العملاقين الأمريكي والسوفييتي وترتيباتهما الأمنية التي جمدت وقلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي.
- وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات، عزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي وحسن فرض التعاون

(1)مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي" ،مجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 04، 2005،ص32 .

بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة، إن تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني وتقسيم العالم إلىأقاليم أمنية تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم، وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها إقليمية للأمن.

- ومفادا لما تقدم فإن مفهوم الأمن الإقليمي حتى وإن حظي بفرصة للتقدم في مناطق أخرى فإنه ليس مرشح ليكون في ذات الموقع وذات الأمن في كل المناطق وذلك للإختلاف في التركيبات الجغرافية والمجتمعية وهو ما جعله أسير للضغوطات المتعارضة وعمليات الشد والجذب بين مفهومي الأمن سواء الأمن في نسقه الوطني أو الأمن في نسقه الإقليمي ومن ثمة الأمن في شقه العالمي. [1]

المطلب الرابع: أشكال الأمن الإقليمي:

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها. وأغراضها وآلياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها، وعليه من بين هاته الأشكال كالتالي:

- **الدفاع الجماعي:** هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه، خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام الأمني الإقليمي عبر إتفاقيات أمنية.

[1] مصطفى علوي ،مرجع نفسه ،ص 33.

- **الأمن المتحد:** عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.
- **الأمن المشترك:** يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن، بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الإعتماد على القوات الهجومية، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها بإستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح أو التخلي عن الردع بغية تحقيق الإستقرار الأمني الإقليمي. [1]
- **الأمن الشامل:** يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاد إجتماعيةوإقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.
- **الأمن التنسيقي:** هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

([1])حليمة بوزناد، دلال أحسن، "تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – أكراد سوريا نموذجا–"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص23.

❖ **الأمن التعاوني:** يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري. [1]

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية من بين الإتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستفاليالقائم على مركزية الدولة بإعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ولها الحق في احتكار وسائل العنف.

حيث برزت في هذه الفترة نظريتين هامتين نتيجة للتطورات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية تركزت أساسا في النظرة الواقعية والليبيرالية للأمن الإقليمي.

المطلب الأول: الأمن الإقليمي ضمن التصور الواقعي:

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، حيث ترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غيابالصراع المسلح أو الحرب ويمكن أن يستمر هذا السلام إذا حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية.

أولا: التصور الواقعي للأمن:

- تعتبر أفكار توماس هوبزthomas hobbes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، فعلى حد عبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون، وبالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية. فالحالة الطبيعية عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن

(1)حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع نفسه، ص24.

الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محددة هو "صراع الكل ضد الكل".[1]

- يرى **ديمونآرون** أنه في الحالة الطبيعية الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية. [2]
- وترى الواقعية الجديدة **neorealism** وعلى رأسها كينث والتز **kennethwaltz** أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وتركز كذلك على أولوية الأمن **prierity of security** أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، وبالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى ويفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معروضة لخطر أو تهديد دولة أخرى، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك والريبة بالنسبة للدول الأخرى. [3]
- في هذا السياق يوجد نهجان متنافسان ضمن النموذج الواقعي ولكل منهما إفتراضاته حول المعضلة الأمنية **securitydilemma** وتأثيرها في إحتمالات الحرب وإمكانية التعاون بين الدول في سبيل التخفيف من آثار الفوضى في بنية النظام الدولي.

([1])أمينة دير، مرجع سابق، ص16.

([2])عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص18.

([3])أمينة دير، مرجع نفسه، ص16.

1/ الواقعية الهجومية:

تعد إفتراضات الواقعية الهجومية متشائمة بخصوص الآثار المترتبة على الفوضى في بنية النظام الدولي، وترى أن المعضلة الأمنية تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها، ولا يقتصر هذا السعي على تعظيم أمنها بل يتعداه لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى وذلك نتيجة طبيعية لعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى.

2/ الواقعية الدفاعية:

تشترك مع الواقعية الهجومية في أن الفوضوية في بنية النظام الدولي تفرض عدم الثقة بنوايا الدول الأخرى والسعي لتحقيق قدر من القوة يفترض وجود عوامل عديدة مثل التكنولوجيا العسكرية، الجغرافيا، المعتقدات والإستراتيجية القومية الحديثة ما قد يضاعف تكاليف الحرب الهجومية، ونتيجة لذلك فإن إستراتيجيات الدفاع أكثر جاذبية للدول من إستراتيجيات الهجوم. [1]

- يقولهيغل أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ولأن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للإتفاقيات فيما بينها، ولأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها، فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول. [2]
- يمكن إجمال أهم المسلمات الواقعية في تحديد مفهوم الأمن في:

❖ الدولة فاعل وحدودي ومركزي، قدراتها تسمح بمعرفة وتعريف أولوياتها وبذلك تعتبر هي المصدر الوحيد للأمن (مرجعية الأمن).

([1])أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، سياسات عربية، العدد 20، 2016، ص127.

([2])جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع) ، 1985، ص62.

- ❖ النظام الدولي يصطبغ بصبغة فوضوية في ظل غياب سلطة مركزية ومشتركة يمكنها تنظيم العلاقات التنافسية فيما بين الدول.
- ❖ الدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو لزيادة نفوذها، وهذا ما يزيد من حدة المخاطر والتوترات بينها.
- ❖ الشك والتوجس (Incertitude) في العلاقات الإستراتيجية بين الدول يعتبر عنصرا ثابتا (constant élément) ، بمعنى أن هذه العلاقات مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تبحث عن تحقيق ولو حد أدنى من القوة وبالتالي فهي تسعى إلى التسلح كنتيجة لذلك لأنه في سياق مبدأ "كل لنفسه" (self help) يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يبرر نزوع كل دولة إلى الدخول في صراع من أجل البقاء.
- ❖ إستقرار أو عدم إستقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات – خاصة العسكرية- لا سيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول. [1]

ثانيا: التصور الواقعي للأمن الإقليمي:

يقود المنظور الواقعي الجديد للإقليمية إلى ثلاثة توقعات وهي:

- التوقع الأول: ويقول أن ترتيبات إقليمية بين الدول سواءا كانت في شكل محيط (**semi-periphery**) أو محيط (**periphery**) أو بين الدول المتقدمة، ستكون متعلقة بالدرجة الأولى بالأمن.

(1)عمار بالة، مرجع سابق، ص42.

- التوقع الثاني: ويقول بأن وجود دون إقليمية مهيمنة سيغرر نجاح المشروعات الإقليمية.
- التوقع الثالث: ويتعلق بالترتيبات الإقليمية ومصلحة الدولة في هذه الأقاليم، حيث يخضع الدخول في المشاريع الإقليمية للمكاسب السيئة (**relative-gains**) العائدة إلى مختلف الشركاء في الترتيب الإقليمي.

وبقراءة هذه التوقعات الثلاثة للواقعية البنيوية نلاحظ أن فكرة الإقليمية لدى الواقعيين الجدد مثل الواقعيين الكلاسيكيين ترتبط بالأمن (بالدرجة الأولى)، هيمنته فاعل إقليمي (غالبا الدولة) لضمان نجاح المشروعات الإقليمية وبمدى تحقيق الترتيبات الإقليمية لصالح الدول. [1]

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي ضمن التصور الليبيرالي:

أولا: التصور الليبيرالي للأمن:

لقد تمخضت النظرية الليبرالية عن الفكر الغربي في القرن السادس عشر وأصبحت أيديولوجية واضحة المعالم ومهيمنة في القرن السابع عشر، وانتشرت بشكل متدرج ولعبت دورا أساسيا ومهما في المجال السياسي طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكانت سببا في تحولات اجتماعية وسياسية عظمى في المجتمعات الغربية، وفي سياق تطورها التاريخي أصبحت الليبرالية أقسام مختلفة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ الليبرالية الكلاسيكية: نشأت في القرن 16 وبرزت في القرن 17 بهيئة أيديولوجية متكاملة ومؤثرة، ولعبت دورا بارزا وأساسيا طوال القرنين 18 و 19 خدمة

(1)فايزة غانم، "التعاون الأمني الأورو – مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون"، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011)، ص77.

للمصالح الرأسمالية الحديثة في المجتمعات الغربية، وكذلك لتأمين الأهداف الاستعمارية التي رسمها المستعمرون الغربيون في لبلدان والدول غير الغربية.

2/ الديمقراطية الاشتراكية: تعود نشأتها للنصف الثاني من القرن 19 تمثل الجانب المعتدل من الليبرالية، إذ تبلورت إثر الأزمات والإنتكاسات التي واجهتها الليبرالية الكلاسيكية وإعتمدت كمنهج لإنقاذ الرأسمالية الغربية.

لقد صعد نجم الديمقراطية الإشتراكية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإستمرت حتى العقد الثامن من القرن 20 وتراجع دورها لاحقا مع نشوء الليبرالية الحديثة.

3/ الليبرالية الحديثة: (neoliberalism)تمثل أحد أنماط المدرسة الليبرالية إذ تشكل أساسها النظري في بدايات القرن 20، ولكن تنظيرها الحقيقي والمنسجم بدأ بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وبرزت منذ أواخر السبعينيات بصفتها الأيديولوجيا المهيمنة والمتنفذة في الفكر الغربي وهي الآن تعد النظرية الرائدة والحاكمة بلا منازع في العالم الحديث. [1]

- يمكن حصر الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية في:

❖ الفاعلون غير الدولة **nom state actors** كوحدات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية مثلا قد تكون في بعض الأحيان فاعلا مستقلا، والامر نفسه بالنسبة للمنظمات غير الحكومات وغير الوطنية كمنظمات

(1)شهريار زرشناس، الليبيرالية، تر: حسن الصراف، (إيران: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، 2017)، ص10.

حقوق الإنسان وجماعات حماية البيئة التي تلعب من جانبها دورا مهما في صناعة السياسة العالمية. [1]

- ❖ الدولة ليست فاعلا وحدويا **unitatyactor** بالنسبة للتعدديين **phuralists** بل تتكون من أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، فالدولة لا يمكن النظر إليها كفاعل فردي وحدودي لأن ذلك يعتبر تجاهلالتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة "الدولة" من جهة وتجاهلا للتفاعلات بين هذه الفواعل **actors** ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- ❖ يتحدى الليبيراليون التعدديون الإفتراض الواقعي القائم على إعتبار الدولة فاعلا عقلانيا **rational actor.**
- ❖ الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسيع، فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الإقتصاديةوالإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات مهمة أيضا.

- تنقسم النظرية الليبيرالية إلى إتجاهين هما:

1/ الليبيرالية البنيوية: stracturallibralism:

إستندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في ثمانينات القرن العشرين، فمن الناحية النظرية إن بداية الإستقرار الدولي تبدأ من المجتمعات المحلية بأن تتحول الجماعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالإعتماد على الآليات الإقتصادية والسياسية بدلا من القوة في التعبير عن

([1])عمار بالة، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012/2011)، ص17.

لحاجات والأهداف والإرادات السلوكية. هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطية وتصبح مثل هذه الديمقراطية تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الإعتماد على القوة. [1]

2/ الليبيرالية المؤسساتيةinstitutionallibralism :

تعني فكرة المؤسسية في العلاقات الدولية وفقا للمنهج الليبيرالي وجود العديد من المؤسسات سواء كانت إقليمية أم دولية تساهم في منع إندلاع المواجهات بين الدول والتقليل من النزعات المسلحة واللجوء إلى التفاوض الدولي كوسيلة لحل النزاعات من خلال الأطر التنظيمية لتلك المنظمات.

وقد دعمت المدرسة الليبيرالية إنشاء المنظمات الدولية إبتداء بعصبة الأمم وإنتهاء بالأمم المتحدة بالإضافة إلى إنشاء المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وإن ظلت عصبة الأمم تمثل المثال الأوضح في هذا الصدد. [2]

ثانيا: التصور الليبيرالي للأمن الإقليمي:

يربط الليبيرالية المؤسساتية الترتيبات الإقليمية بالحالات التي يتم فيها التفاوض بين الدول حول مصالح مشتركة محددة، ويبقى القيد الرئيسي للمقاربة الليبيرالية المؤسساتية في دراسة الأقاليم هدفا نهائيا في الوقت الذي يمكن أن تكون منطلقا نحو هدف أسمى، وبالتالي يجب النظر إلى الإقليمية كمسار وليس مجرد هدف، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد

([1])عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص95.

([2])جهاد عودة، النظام الدولي – نظريات وإشكاليات–، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص55.

وتيرةشبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي. [1]

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات ما بعد الوضعية

لم تعد النظريات الوضعية التقليدية (الواقعية والليبيرالية) كفيلة بإستعاب وتفسير مظاهر المستجدات الجديدة خاصة المتعلقة بالأمن، الأمر الذي دفع بالنظريات ما بعد الوضعية الجديدة، إلى ضرورة تكييف البحث في المجال الأمني وتوسيعها بما يستجيب وواقع هذه التحولات الجديدة.

المطلب الأول: الأمن الإقليمي وفق التصور البنائي:

يرجع ظهورها إلى فشل المقاربات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فالبنائية هي الحركة المعارضة الأسرع نموا داخل نظرية الأشعة تحت الحمراء، ولكن جزءا جيدا من هذا النمو هو نتيجة ثانوية لعدم وجود أي تعريف واضح لما قد يتضمنه هذا النهج. [2]

ترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن 18 في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو **Giambattista vico**، غير أن البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية برزت مع نهاية الحرب الباردة، وأبرز روادها بيتر كاتزنشتاين **peterkatzenstein**، فريديريكـ كراتوشويل **Friedrich karochwil** و ألكسندر واندت **alexanderwendt**. [3]

([1])فايزة غانم، مرجع سابق، ص78.

([2]) chris brown, understtanding international relations, new york : palgrave publishers, 2001, p 48.

([3])توفيق بوستي، "مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية"، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص01.

- ويعتبر نيكولاس أوناف**nicholasonuf**أول من إستعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" **world of ourmaking**، حيث ركز على إنتقاد أعمال الواقعية البنيوية، التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية.

تركز البنائية على عنصر الهوية**identity** الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح.

- كما ترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردو**billiardball image**للعلاقات الدولية والذي تعتمد عليه الواقعية لأنه فشل في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا أنفسهم في النزاعات والصراعات الدولية، بينما يرغب البنائيون في اختبار ما يوجد بداخل كريات البليار للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات.
- كما أنها حسب ألكسندر واندت منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:

1/ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

2/ تذاتانية**inter– subjectivity**البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

3/ تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام. [1]

- بالنسبة إلى وانت فإن "الأمن هو ما تريد الدول العمل به"، أي أن الدولة هي التي تقوم بخلق حالة آمنة من خلال إدراك صناع قرارها.

تتلخص أطروحات البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

(1) توفيق بوستي، مرجع نفسه، ص02.

- ❖ الفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليس حقائق موضوعية فهي تكوين ذاتي، وتؤكد على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة المصالح الأخرى. [1]
- ❖ الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والإقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، وهناك محددات أخرى كالقيم والمفاهيم الثقافية والأيديولوجية والهوياتية، فمتغير الهوية والخطاب السياسي والحقائق وإدراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع حربي إلى وضع سلمي.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي من منظور مركب الأمن الإقليمي:

إن المفهوم الرئيسي في المستوى الإقليمي كما قال بوزان وويفر هو المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية.

إن الفكرة الرئيسية للمركب الأمني يتضمنها كتابهما السابق الذي يعود لسنة 1998، أين عرفاه بأنه عملية مترابطة من الأمننة ونزع الطابع الأمني (اللاأمننة) للدول. لقد قادت فكرة المركب الأمني في كتابهما اللاحق "الأقاليم والقوة: بنية الأمن الدولي" إلى توفير مستوى تحليلي لحقبة جديدة في العلاقات الدولية، ومن ثم قدم بوزان وويفر المستوى الإقليمي للأمن كأداة بارزة لدراسة السياسة الدولية خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة. [2]

([1])كريمة أرزقي، "الأمن الطاقويللإتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي والمتوسطي 2001-2016"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الدراسات المتوسطية، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص57.

([2])فخر الدين سلطاني، ناجي سعيد، رضا إختياري أميري، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمن الإقليمي"، مجلة الإدارة العامة والحوكمة، العدد 04، 2014، ص05.

- اعتبر بوزان الإقليم الأمني: "نظام فرعي هام ومتميز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعل مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض.
- يدعو بوزان وويفر إلى تشكيل نظام عالمي يحفز على القوة والأمن وهما يشتركان مع بعض المدارس التي تدعو على نفس النهج والفكرة. [1]
- يعتبر مركب الأمن الإقليمي من الأطر النظرية المهمة في تفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي، فبالإضافة إلى تحديدها لجملة من المعايير التي تحاول تفسير نشأة هاته المركبات الأمنية الإقليمية وأهدافها، توضح كذلك إنسجام الدول داخل أنظمتها الفرعية لمواجهة التهديدات والتحديات الطارئة في المجال الأمني على الساحة الدولية، بصفتها تعكس التكتل الموجود عن طريق آليات الإعتماد المتبادل في التعاطي مع سرعة التهديدات داخل حدود جغرافية معينة أو سرعة التكيف معها، بالإضافة إلى بلورة سياسات أمنية إقليمية مشتركة إستنادا لمختلف التفاعلات الداخلية ومستوى الارتباط مع النظام الأمني الإقليمي.
- ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي:

1/ الحدود (boundaries): التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2/ البنيـة الفوضـوية (anarchystructture) التـي تعنـي بـأن مركـب الأمـن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3/ الإستقطاب (pilarity) الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4/ البنـاء الإجتمـاعي (social construction) الـذي يحـدد أنمـاط الصـداقة والعداء بين الوحدات

([1])توفيق مانع، عماد معروف، "أمننة الهجرة غير الشرعية من منظور مركبات الأمن الإقليمي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية في المتوسط، (جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016)، ص14.

- من هذا المنطلق وإعتمادا على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد بوزان مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، والشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا، وأخيرا جنوب شرقي آسيا وهي كيانات جغرافية. كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط، حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و "القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال. [1]
- كما تحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربع مستويات للتحليل هي:

1/ المستوى المحلي الداخلي: والذي يعنى بدول الإقليم من الداخل، بالتركيز على نقاط الإختلاف والضعف المتولد بالداخل.

2/ مستوى العلاقات دولة – دولة: تحدد ملامح الإقليم في حد ذاتها من خلال تفاعل الإقليم مع الأقاليم المجاورة وذلك على كافة الأصعدة سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو عسكرية دور القوى العالمية في الإقليم، أي التفاعل بين البنيان المشكلة لبنيات الأمن العالمية والإقليمية. [2]

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي وفق نظرية الدور:

تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات القديمة نسبيا في علم العلاقات الدولية، وهي نظرية تحاول تفسير السياسة الخارجية لدولة ما من خلال التركيز على تحليل

([1]) عمار بالة، مرجع سابق، ص78.

([2]) juliusreynolds, an empirical application of regional security complex theory : thesecuritization dixourscinchnaton with central asia and russia, degree master, central European university, 2009, p 14.

المتغيرات المعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي ولدور دولتهم داخله. [1]

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الإجتماع الغربي منطلقة من أسس إجتماعيةسيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية فضلا عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة خصوصا مع إسهامات **بروس بيدل**Bruce biddle الذي يعرف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة إجتماعية".

- فيما عرفه **كال هولستي**kalholsti بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي".
- أما **ستيفن والكر**stevenwalker فقد عرف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".[2]
- فيما عرفه آخرون بأنه: "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الإعتماد على الأمن الخارجي".

([1])جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 03، 2017، ص578.

([2]) مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية "roletheory in international" تم تصفح الموقع يوم 2021/02/18 على الساعة 11:52.

https://political.encyclopedia.org.

- ولعل مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعادا مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشتمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار واصفا أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أن يحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث إنقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.
- وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية:

❖ تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا إنطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى، كبرى، إقليمية، صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟

❖ تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

❖ توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة آدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الآداء. [1]

([1]) مريم مخلوف، مرجع نفسه.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المعنون بالتأصيل المفاهيمي والنظري للأمن الإقليمي الإستنتاجات التالية:

- يشكل مفهوم الأمن متغيرا محوريا في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، وهو من المفاهيم التي تتميز بالغموض والتعقيد نظرا لصعوبة بلورة تعريف شامل له رغم المحاولات الكثيرة للباحثين والمنظرين.
- مهما تعددت التعاريف التي تناولت الأمن في إطاره الإقليمي تم التوصل إلى أن مجمل التعاريف تصب في مضمون واحد وهو أن الأمن الإقليمي هو مجموعة من الأطراف داخل الإطار الإقليمي والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة.
- عرف حقل الدراسات الأمنية إهتماما بالغا بموضوع الأمن بمستوياته وحاول الإقتراب منه من خلال العديد من النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي تشكل مدخلا مفاهيميا لتحليل وفهم الظواهر المتعلقة بالأمن.
- إعتبرت نظرية مركب الأمن الإقليمي أن القضايا الأمنية والوضع الوطني للدولة لا بد أن يكون في إطار إقليمي.

الفصـــل الثـــاني:

مقاربـــة جيوسياسية لتـــركيا

المبحث الأول: موقع تركيا الإستراتيجي وأهميتها الإقليمية

المبحث الثاني: المكانة الإقليمية الأمنية لتركيا حتى عام 2020

المبحث الثالث: إنعكاسات التأثير الأمني التركي على المستوى الإقليمي

سنتطرق في الفصل الثاني إلى إبراز مكانة تركيا إقليميا، حيث تمتاز تركيا ببعد جيوسياسي مهم نظرا للنظم الإقليمية الفرعية المجاورة له، إذ ساهم الموقع الجغرافي لتركيا وإرتباطه بالقارة الأوروبية إلى زيادة طموحها في لعب دور إقليمي في المنطقة خصوصا منذ وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 لسدة الحكم، حيث سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها بالدول المجاورة لها خصوصا في منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها مرتبطة مع المنطقة العربية سواء دينيا أو تاريخيا.

ومن خلال الفصل الثاني سوف نتطرق إلى البعد الأمني لتركيا إلى غاية عام 2020 الذي واكب مجئ حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

يتكون الفصل من ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الأهمية الإستراتيجية لتركيا من حيث الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي ومحددات السياسة الخارجية، أما المبحث الثاني سنتطرق إلى المكانة الأمنية الإقليمية لتركيا من خلال علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي ودورها في إدارة النزاعات الإقليمية والدولية وكيف اثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية.

أما المبحث الثالث والأخير فيشمل علاقات تركيا مع كل ليبيا، إيران وإسرائيل وإنعكاساتها على الدور الإقليمي الذي تلعبه.

المبحث الأول: موقع تركيا الإستراتيجي وأهميتها الإقليمية:

لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لإنطلاقاتها نحو العالمية، ويمكن إبراز أهمية موقع تركيا من خلال الأهمية الإسترتيجية للمنطقة ومعرفة طبيعة وبيئة النظام السياسي التركي، وأيضا موقع تركيا الإستراتيجي وأهميتها الإقليمية وذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية والجيوإستراتيجية لها.

جدول رقم 01: بطاقة فنية عن تركيا:

العاصمة	أنقرة
عدد السكان	81.257.239 نسمة
نسبة عدد الأقليات	12٪
اللغة الرسمية	التركية
الديانة	98.3٪مسلمون، اللادينية 3.2٪، المسيحية 0.6٪، ديانات أخرى 0.1٪
العملة	الليرة التركية
النظام السياسي	رئاسي
المساحة	783.562 كم^2
الإقليميات	الأتراك 70.2، الكرد 20.4، القوقاز 2.3، العرب 2.2، الفرس 0.9.

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لتركيا:

تتوسط تركيا قارات العالم القديم الثلاث آسيا، أوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر

السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية القائمة على تخومها، وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوربا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي **97**٪ من مساحة البلاد يضم عاصمة الدولة "أنقرة"، ويعرف بإسم آسيا الصغرى أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوربا ويضم إسطنبول.

- تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم "**heart land**" وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيوبوليتيكية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي (**pirotal state**).
- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله حوالي **30 كم** وعرضه حوالي **1 كم** ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمره والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله **60 كم** وعرضه يتراوح **1-6 كم** مما يعطيها القدرة على التحكم (**to control access**) ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية. [1]

([1]) علي حسن بكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم (ناشرون)، 2010)، ص20.

أولا: الأهمية السياسية:

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية (منظمة دول عدم الإنحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الإتحاد من أجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي) في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالآتي:

- ❖ محاولة تركيا ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد إحتلال دولة العراق، وأن تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.
- ❖ تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترعى مباحث السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، والإتصالات غير المباشرة بين أمريكا وإيران بعد تولي "باراك أوباما" رئاسة الإدارة الأمريكية.
- ❖ تحاول تركيا تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجوار الجغرافي العربية (العراق– سوريا) والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري دجلة والفرات.

ثانيا: الأهمية الإقتصادية:

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، أذربيجان، جورجيا والعراق إلى أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تبليسي، جيهان) لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد إمتلاك تركيا لثروة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها وخاصة مع تبني تركيا

إستراتيجية بيع المياه ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية[1].

وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول حيث تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الإقتصادية العالمية متعددة الجنسيات وتغريها على ضخ الإستثمارات نقدية ضخمة في الإقتصاد التركي.

ثالثا: الأهمية العسكرية:

يتيح الإتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي وخاصة الجبلية والزراعية منها والسواحل البحرية وعلى إمتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال، والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية، إلى ثلاث مجموعات رئيسية وقد تم تصنيفها على النحو التالي:

1/ مجموعة مصانع القوات المسلحة والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2/ مجموعة مصانع القطاع العام والتي تغطي إحتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والذخائر والمعدات الإلكترونية.

([1]) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، "الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016/2015)، ص14.

3/ مجموعة مصانع القطاع الخاص والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية. [1]

رابعا: الأهمية الإجتماعية والثقافية:

تقع تركيا على كافة أحد خطوط الفصل بين العالمين المسيحي والإسلامي كما تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، حيث تتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب والثقافة الروسية من جهة الشمال، والثقافة الآسيوية من جهة الشرق، والثقافة العربية من جهة الجنوب، ولهذا تعد تركيا بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان وبين مختلف الحضارات والثقافات.

خامسا: الأهمية التاريخية:

كانت تركيا مركزا للحكم العثماني حتى عام **1922م** إلى أن أنشئت الجمهورية التركية في عام **1923م** على يد مصطفى كمال أتاتورك الذي ألعن الخلافة العثمانية نهائيا في عام**1924م.**

- استبدال مصطفى كمال أتاتورك عند توليه رئاسة تركيا في عام **1923م** بالمبادئ الإسلامية أعراف قومية علمانية وإستبدال بالكتابة العربية اللغة اللاتينية.
- سيطر الحكم المدني على تركيا حتى عام **1973** وسيطر الحكم العسكري بعد ذلك ما أدى إلى حالة من عدم الإستقرار الداخلي نتيجة إندلاع أعمال العنف في عام **1980** والتي أدت إلى إنتهاء الحكم العسكري في عام **1982**، ولكن نجحت المؤسسة العسكرية عام 1997 في إستعادة سيطرتها لمنع الإسلاميين من تولي السلطة.

(1) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع نفسه، ص15.

- تعاني الحكومة التركية منذ عام **1984** من معارضة الآرمن والأكراد بقيادة حزب العمال الكردستاني حيث يمثل الأكراد حوالي (20-25) مليون نسمة ولا تعترف بهم الحكومة كجمهورية مستقلة.
- تمثل تركيا المجتمع الدولي "نموذج الدولة الإسلامية- الديمقراطية" في ظل التشكك في قابلية العالم الإسلامي للتطوير. [1]

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التركي:

إن طبيعة النظام السياسي في تركيا يعد أمرا حيويا ومهما يتطلب ضرورة التعرف عليه ولا سيما في ظل التحول المهم الذي شهدته تركيا من النظام البرلماني بموجب دستور **1982** إلى النظام الرئاسي في عام **2017** وذلك في إطار تقويم الماضي لأجل تفسير الحاضر وبناء رؤية مستقبلية للنظام القادم لتركيا.

- تكتسب مناقشات النظام الرئاسي في تركيا بعدا مختلفا نسبيا مقارنة مع سابقتها بسبب حقيقة أن رئيس الجمهورية يتم إنتخابه مباشرة عن طريق الإنتخابات الشعبية بعد أن عرض حزب العدالة والتنمية إقتراح النموذج الرئاسي التركي إلى لجنة التوفيق للجمعية الوطنية التركية الكبرى عام **2014** يتم تعريف الرئاسية عموما من خلال ثلاثة معايير، أولا يتم إنتخاب رئيس الدولة (بشكل مباشر أو غير مباشر) لمدة زمنية محددة، ثانيا لا يمكن عزل البرلمان ولا الحكومة، ثالثا رئيس الدولة هو أيضا رئيس الحكومة.
- الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لم يكن أول من طرح قضية الإنتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي في تركيا. فقد سبقه إلى ذلك كلا من الرئيسين الأسبقين **(تورغوت أوزال)** و **(سليمان ديميريل)**، لكن يمكن القول أن الرئيس التركي رجب

(1) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع نفسه، ص16.

طيب أردوغان هو الوحيد الذي بذل خطوات فعلية، فبعد فوزه وحزبه (العدالة والتنمية) في الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت يوم **2018/07/24** دخل النظام الرئاسي الذي تم التصويت عليه أواسط عام **2017** حيز التنفيذ، ويمثل نظام الحكم الجديد تغييرا جذريا في بنية وشكل الحكم الذي أرساه مؤس تركيا الحديثة (مصطفى كمال أتاتورك). [1]

- توجهت تركيا لقطع أول خطوة أساسية نحو الولوج للنظام الرئاسي، بتقديم حزب العدالة والتنمية مقترح تطبيق أنموذج (النظام الرئاسي) في تركيا إلى لجنة المصالحة الدستورية في المجلس الوطني الكبير عام **2013** وتكثفت الجهود بخصوص ذلك من قبل المسؤوليين الحكوميين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد إنتخابه عام **2014** بالتصويت الشعبي ليتحول النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام شبه رئاسي، مبررا تأييده إقرار النظام الرئاسي أنه سيقلل الخلافات التي يشهدها البرلمان التركي وزوال جميع العقبات وإنتهاء تعدد مراكز القرار، ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطور سريعا في على مستويات الحضارة المعاصرة، ومن ثم جاءت الدعوة إلى تغيير الدستور عام **2015** وطرح كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومي مشروع التعديلات الدستورية في أكتوبر 2016.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية:

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجهاتها، كما ساهمت في تبلورها بوضوح سواء نحو التفاعل السلبي مع القضايا الإقليمية والدولية، أو

([1]) أحمد مشعان النجم، "النظام الرئاسي في تركيا بين لواقع والتحديات – رؤية مستقبلية"، مجلة العلوم السياسية، العدد09، 2020، ص380.

بالتفاعل الإيجابي والذي طبعها من مرحلة إلى أخرى، تجاه العديد من الدول ومن بينها الدول العربية ودول المشرق العربي بالخصوص وهذه أهم المحددات.

أولا: المحددات الداخلية:

وهي متغيرات تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى وتتمثل المحددات الداخلية في:

1/ المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية. وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية[1]

ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة السياسة الخارجية.

- فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي، فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة، وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الإتحاد الأوروبي، آسيا لوسطى.

(1) دليلة عمارة، "محددات السياسة الخارجية التركية وأهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا ودوليا"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 01، 2019، ص32.

2/ المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية بإعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة.

بالنسبة للجانب الديمغرافي في الدولة التركية، يمكن القول أن الشعب التركي يشكل "كتلة بشرية" موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا.

3/ المحددات الشخصية:

وهو المقترب الذي ينطلق ويركز على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه الزعماء أو القادة في تحديد سياسات دولهم الخارجية وصناعات القرار المتعلقة بهذا المجال الحيوي والسيادي للدول، ويعتبر أن تحليل السياسة الخارجية لدولة ما لا بد أن يأخذ بعين الإعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار. وتكمن أهمية ذلك في أن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تتأثر بالخصائص والقيم الشخصية والخلفية الإجتماعية والخبرة التي يتمتع بها القائمون على هذه العملية. [1]

4/ المحددات السياسية:

تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية

(1) دليلة عمارة، مرجع نفسه، ص38-39.

توسعية، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق ذلك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات.

ولقد استهدفت الحكومة التركية في هذا الصدد مواءمة السياسة الخارجية لتركيا مع الظروف الراهنة الإقليمية والدولية التي تستند على ديناميكيات جديدة وفق منظور طويل الأجل، تجاوزت بذلك الحكومة منطق إحتكار البيروقراطية الإدارية تدبير ملف الخارجية وإنفتحت على الدبلوماسية الموازية من خلال إسهامات البرلمان وقطاعات المجتمع في إتخاذ هذا النوع من القرارات، وإعتبرت أن هذا النوع من الدبلوماسية بالإضافة إلى الدبلوماسية الرسمية يزيد من قوة تركيا وفعاليتها في السياسة الخارجية.

5/ المحددات العسكرية:

على الرغم مما يشاع عادة عن تراجع إحتكام القوى الدولية المختلفة للسلاح والعنف في تسوية خلافاتها مع غيرها من القوى والدول مقارنة بالعقود الماضية، إلا أن العامل العسكري لا يزال في حقيقة الأمر يحتفظ بكونه المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى إمتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة. كل هذا يعطي للدولة وزنا وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب. [1]

هذا وتحوز تركيا على ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية بـ **1.206.700** جندي منهم **639 ألف** من القوات العاملة و **387 ألف** في الإحتياطي و **180 ألف** من القوات شبه عسكرية (درك وحرس وطني) و **30 ألف** جندي في قبرص الشمالية، وإكتسبت تركيا

(1) دليلة عمارة، مرجع نفسه، ص43.

هذه القوة العسكرية المميزة إثر تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط، وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب فإنضمت إلى الحلف الأطلسي والذي أصبحت أحد أهم أركانه.

6/ المحددات الإقتصادية:

يسود في أدبيات مختلف المتابعين لحصيلة تواجد العدالة والتنمية في الحكم لفترات إنتخابية متتالية شبه إجماع حتى من الد الخصوم السياسيين للحزب، أن هذا الأخير حقق في بضع سنوات ما يشبه المعجزة الإقتصادية والتي تمثلت بعض مظاهرها في إنخفاض نسبة التضخم من **70**٪ قبل تولي العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من **10**٪ حاليا رغم الأزمة المالية العالمية، وإرتفاع معدل دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب الـ **07**٪ سنويا الأمر الذي رفع من مرتبة الإقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوروبيا.

وبلغ الدخل القومي الإجمالي **410** بليون دولار وساهمت في التجارة العالمية بـ **66** مليار دولار كما أنه يعد أكبر إقتصاد في البلقان والشرق الأوسط، حيث بلغ الناتج القومي عام **2008 750** مليار دولار، كما إستمر إنخفاض معدل التضخم وقابلها زيادة متسارعة في حجم الإستثمارات وبفضل هذه المكانة الإقتصادية التي بلغتها إنتهجت سياسة خارجية فعالة ومنفتحة على جميع الدول. [1]

ثانيا: المحددات الخارجية:

تحكم السياسة الخارجية التركية عدة محددات خارجية تتمثل في:

([1]) دليلة عمارة، مرجع نفسه، ص44.

1/ النظرة السلبية المتبادلة بين العرب والأتراك:

وذلك بسبب التأصيل لمبادئ العلمانية في تركيا منذ قيام الجمهورية العلمانية وإستبدال الحرف لعربي بالحرف اللاتيني، وهذا لم يسر العرب، ما جعلهم ينظرون إليها بشيء من الريبة. بالإضافة إلى التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل (العدو التاريخي للعرب)، ومن ناحية الأتراك فإنهم ينظرون إلى العرب على أنهم خانوهم وتأمروا عليهم مع لغرب إبان الحكم العثماني ما أدى إلى تفكيك الإمبراطورية العثمانية **1923م**.

إلا أن هذا المحدد ليس ثابت وهو نسبي، إذ يتغير حسب المصالح الوطنية لكلا الطرفين وذلك ما يلاحظ في التغير الواضح في السياسة التركية تجاه القضايا العربية خلال العشر سنوات الأخيرة.

2/ المشاكل الحدودية مع الدول العربية المجاورة:

والمقصود هنا مشكلتان حدوديتان رئيسيتان، الأولى تتمثل في الحدود بين تركيا والعراق حول وضع الموصل والثانية تتمثل بين تركيا وسوريا وتركزت حول منطقة لواء إسكندورنة (هاتاي).

أ/ **الموصل:** منذ خسارة تركيا قضية دمج الموصل ضمن أراضيها بحجة أن أكثر سكانها أكراد أمام المملكة المتحدة المنتدبة على العراق آنذاك بتوقيعها معاهدة التسوية في جوان **1926** ودمج الموصل ضمن العراق تحت الانتداب البريطاني، لا زالت مشاعر الندم تطفو على القادة الأتراك منذ ذلك الحين، فقد أشار رئيس الوزراء التركي الأسبق "تورغوت أوزال" في أكتوبر **1986** في معرض النفي القاطع بأن لدى بلاده أي مطامع بخصوص

كركوك وأن أنقرة بإستطاعتها أتعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر، وهنا الإشارة بالتهديد بالمطالبة بالموصل. [1]

ب- لواء إسكندونة: حصلت تركيا على لواء إسكندونة (هاتاي) عبر تسوية عقدتها مع فرنسا التي كانت منتدبة على سوريا، وبموجب هذه الإتفاقية إعترفت فرنسا بأهمية ميناء إسكندونة لتركيا وبمنفذها الصالح للعمل على ساحل البحر المتوسط، وبذلك دمج إقليم إسكندونة ضمن أقاليم تركيا سنة **1939** بإسم هاتاي.

3/ العلاقات التركية –الإسرائيلية:

تعتبر العلاقات الإسرائيلية أحد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وذلك بسبب الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان قيام دولة إسرائيل، إذ تعتبر تركيا أول من إعترف بإسرائيل في المنطقة عام **1949** مباشرة بعد إعتراف الو.م.أ بها. ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية – الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات وكانت البداية منذ توقيع تركيا وإسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أوت **1958** ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا **(1958-1961)**.

4/ المؤسسات الإقليمية والدولية:

إن إنضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية وإكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، إذ تنتمي تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (عسكري-غربي) ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في

([1]) محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة- المحددات والأبعاد"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 09، 2018، ص417.

الإتحاد الإفريقي وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية. [1]

المبحث الثاني: المكانة الإقليمية الأمنية لتركيا حتى عام 2020:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002 في تركيا حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، إذ للمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: العلاقات التركية بدول الجوار الإقليمي:

تستمد معظم الدول تطورها من خلال العلاقات التي تقيمها مع الدول الأخرى، ولا يمكن لدولة ما الإستغناء عن تلك العلاقات، وخاصة العلاقات التي تقيمها مع محيطها الإقليمي، وذلك لما لهذا المحيط من تأثير كبير في تطور هذه الدولة حتى في أمورها الداخلية.

أولا: العلاقات التركية الإيرانية:

بإعتبار أن إيران وتركيا تربطهما علاقات تاريخية طويلة الأمد، حيث تميز تاريخ العلاقات بين البلدين بعدة مراحل أهمها:

1/ المرحلة الأولى:

قبل تأسيس تركيا الحديثة تميزت هذه المرحلة بالصراع الدموي بين الفرس والأتراك على خلفية التباينات الشيعية، السنية كرافعة إستراتيجية في لعبة الصراع على النفوذ والمصالح بين الطرفين في المنطقة، وحسم الأتراك العثمانيون في ذلك الحين الصراع لمصلحتهم في معركة "غالدرين" عام **1514**، وكسروا بالتالي شوكة الفرس، الصفويين بقيادة

(1) محمد عربي لادمي، مرجع نفسه، ص419.

الشـاه "إسـماعيل الصـفوي"، وأزاحـوهم عـن مسـرح المنافسـة فـي الشـرق الأوسـط والعـالم الإسلامي. [1]

2/المرحلة الثانية:

تميزت بالتاريخ الحديث لكل من البلدين، فقد مرت إيران وتركيا بمراحل مماثلة تقريبا، حيث شهد البلدان ثورتين في مطلع القرن الماضي، الأولى أدت إلى إنبثاق الدولة التركية الحديثة التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك على أنقاض التركة الجغرافية والبشرية للسلطنة العثمانية سنة **1923**.

والثانية أدت إلى ظهور الدولة الشاهنشاهية* الدموية على يد الشاه رضا البهلوي، لتدخل العلاقات التركية الإيرانية مرحلة التهدئة ولم تطرأ عليها أزمات، ووصلت إلى مرحلة التحالف العسكري بسبب تواجدهما في حلف بغداد 1955 إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي تحول فيما بعد إلى مجلس التعاون الإقتصادي الذي يضم دول آسيا الوسطى إلى جانب تركيا وإيران.

بعد ذلك بدأ التوتر يجتاح العلاقات بين البلدين على خلفية قيام الثورة الإسلامية في إيران عام **1979**، البلدين ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم بإسم أيديولوجية إسلامية شيعية نظاما وحكما في إيران، أما تركيا علمانية نظاما وإسلامية سنية حكومة، وهذا التباين خلف نوعا من عدم الثقة بين انقرة وطهران.

3/ المرحلة الثالثة:

تميزت بتحسن العلاقات بين البلدين خلال فترة ولاية رئيس الوزراء أريكان، الذي قام بزيارة أولى إلى إيران في سبتمبر **1996** وعلى خلفية الحرب العراقية الإيرانية **(1980-**

([1]) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع سابق، ص40.

* هي دولة أسست عام 1925 إثر الإنقلاب الذي قام به رضا بهلوي ضد الشاه أحمد مرزا القاجاري آخر شاهات الدولة القاجارية، حكمت هذه المملكة منذ تأسيسها حتى سقوط سلالة بهلوي إثر الثورة الإيرانية في عام 1979.

1988) إعتمدت إيران بشكل كلي على الأراضي التركية تلبية لاحتياجاتها التجارية، الإقتصادية والعسكرية.

ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مفترقا حاسما بعد إحتلال العراق عام **2003**، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء بروز الطموحات الكردية ومخاطر إمتدادها في جنوب شرق الأناضول وغالبيته السكانية الكردية، كما أدى إحتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموما وبين إيران وتركيا خصوصا. [1]

ومع تولي حزب العدالة والتنمية عام **2002** وسعيه لتحسيين العلاقات مع إيران كجزء من سياساته القائمة على حسن الجوار، ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة مختلفة وجديدة إنعكست إقتصاديا وسياسيا وأمنيا على البلدين.

والملاحظ أن متغير التاريخ لعب دورا في خلق نوع من التصادم أحيانا والتعاون أحيانا أخرى في علاقات البلدين، لكن مجمل ما يحكم العلاقات الإيرانية التركية هو وجود مصالح مشتركة كما عبر عنه أردوغان بقوله "**إننا ننطلق في علاقاتنا مع إيران وفق مصالحنا، ولا تسترعينا مصالح الآخرين**".

ثانيا: العلاقات التركية السورية:

إتسمت العلاقات التركية – السورية بالسلبية وشابها الكثير من التوتر لعقود مضت وربما كان الإختلاف هوية البلدين الأكثر في هذا التوجه السلبي لكليهما، فكما يشير علماء الإجتماع السياسي تؤدي الهوية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ومنذ إنتهاء نظام الخلافة العثمانية، فإن تركيا إتخذت لها منحى واضحا في إتجاه الغرب مع محاولة قطع الصلة مع ماضيها الإسلامي عبر تهميش علاقاتها بالعالمين العربي والإسلامي، بينما

(1) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع نفسه، ص41.

إتخذت سوريا لها هوية مغايرة إستندت إلى نزعة قومية واضحة المعالم، كذلك ساهمت الهويتان القوميتان والجديتان في الوقت نفسه في كلا البلدين إلى إيجاد ثقافة أمنية خاصة لكل منهما وكذلك في صوغ تصوراتها الذاتية عن التهديد الذي يواجه كليهما. [1]

- لم تكن العلاقات التركية السورية ودية بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد أثارت السنوات الأولى لظهور القومية العربية المشاعر ضد الأتراك وخاصة في سوريا وليس من الغرابة أن تقف سوريا إزاء تركيا موقفا متشددا وصلبا.
- اتسمت العلاقات التركية السورية بالتأزم والعداء بسبب سياسات إينونو التعسفية كما إنتابت العلاقات منذ إستقلال سوريا عام **1946** حالات من التوتر وعدم الإستقرار بسبب محاولات تركيا للضغط على سوريا لإدخالها في مشاريع الأحلاف الغربية في عقد الخمسينات. وأن هذا التأزم جاء أيضا بسبب إتجاه تركيا نحو الدول الغربية، وبالمقابل عززت سوريا علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي ودول المعسكر الإشتراكي.
- وفي عقد الستينات من القرن العشرين بدأت تركيا تعيد سياساتها تجاه الدول العربية بسبب وقف حلفاء تركيا الغربيين إلى جانب اليونان أثناء عرض مشكلة قبرص في الأمم المتحدة الأمريكية **1963-1964** مما دفع تركيا للتصويت لصالح الدول العربية في حرب العرب وإسرائيل. ([2])
- في عقد السبعينات تمكنت سوريا وتركيا من حل الكثير من مشاكل الحدود وزيادة حجم الإتصالات الثنائية الرسمية لكبار مسؤولي البلدين، إذ قدمت تركيا لسوريا عن طريق الصليب الأحمر شحنات كبيرة من مصل الدم كإشارة للتعاطف مع سوريا

([1]) رانيا حسناوي، من رزق الله، "السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص77.

([2]) حامد محمد طه السويدان، "العلاقات التركية السورية 1998-2011"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 09، 2012، ص04.

والعرب والسماح للإتحاد السوفياتي بإعادة تزويد الجيش السوري والمصري بالوقود عن طريق المرور فوق مجالها الجوي.

- طيلة معظم عقدي ثمانيات وتسعينات العشرين، إستعمل حافظ الأسد الورقة الكردية مقابل سكوت تركيا **كنعان إقرن** عن إنطلاق بعض خلايا الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين من الأراضي التركية أوائل الثمانينات، وطلبا لمزيد من حصة في مياه الفرات. [1]

- ليصل الأمر في أكتوبر **1998** لحد تهديد **مسعود يلمظ** باجتياح الجيش التركي لسوريا ورد **حافظ الأسد** بسحب قواته من الشمال ونقل قوات النخبة عنده إلى جبهة الجولان فيما بدا وكأنه تهديد بإشعال الجنوب إن اخترق الشمال طار حسين مبارك يومها برعاية أمريكة إلى أنقرة وخرج بصفقة خروج عبد الله أوجلان إلى كينيا ووقف تصاعد الأزمة.

- وفي **1998** التوقيع على إتفاق أضنة الأمين بين سوريا وتركيا وينص على التعاون في مواجهة الإرهاب ومنع تواجد عناصر حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية جاء ذلك بعد التهديدات التركية بالقيام بعمل عسكري ضد سوريا لإيوائها مقاتلي حزب العمال الكردستاني ورئيسه عبد الله أوجلان.

- وفي أوت **2011** صعدت تركيا إنتقاداتها تجاه ما تقوم به الحكومة السورية لقمع الثوار أثناء الثورة السورية، وهدد رجب طيب أردوغان بأن صبر أنقرة قد نفذ إزاء القمع، وأضاف أنه سيوفد وزير خارجيته أحمد داود أوغلو لدمشق لنقل رسالة حازمة للنظام السوري، وفي اليوم التالي صرحت بثينة شعبان مستشار الرئيس السوري للشؤون الإعلامية والسياسية: "إن كان وزير الخارجية التركي قادما لنقل رسالة حازمة

(1) كمال خلف الطويل، "العلاقات التركية السورية"، تم تصفح الموقع يوم 2021/02/24 على الساعة 16:53
https://m.marefa.org

إلـى سـوريا، فإنـه سـيدمع كلامـا أكثـر حزمـا بالنسـبة للموقـف التركـي". وإنتقدت بثينـة الموقف التركـي الـذي لـم يـدن حتـى الآن جرائم القتـل الوحشـية بحـق المـدنيين والأمـن والجيش بحسب الشريط الإخباري. [1]

- عملـت تركيـا بإسـتراتيجيتها إتجـاه الملـف السـوري فـي البدايـة بتقـديم مجموعـة مـن النصائح والمقترحات لكيفية العمل على الحفاظ على إستقرار البلاد وقوميته، لكن بعد أحداث **2011** قامت تركيا بطرد البعثة الدبلوماسية السورية وقطع العلاقات نهائيا مع القيادة السورية إضافة إلى الموقف الدولي، حيث تم طرد السفراء السوريين من عدة دول أخرى. [2]

وبعد ذلك وقفت تركيا بشكل علني وواضح إلى جانب الشعب السوري ومعارضته من خلال إستقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، حيث عملت تركيا على دعم المعارضة السورية والعمل على تغيير نظام الأسد في سوريا وتحقيق مطالب في التغيير والإصلاح لكن هذا لم يتحقق نظرا لظروف داخلية وأخرى خارجية.

لكن مع مرور الوقت وجدت تركيا نفسها من خلال وقوفها مع الثورة السورية محاصرة من عدة إتجاهات أولها روسيا، هذا ما إضطرها إلى التغيير في إستراتيجياتها إزاء الملف السوري منذ **2014**، فعلى الرغم من المصالح المشتركة بين النظام السوري وتركيا، إلا أن تركيا إتجهت نحو دعمها لدول الخليج لا سيما قطر والسعودية ضد النظام السوري، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بين إيران وتركيا حول الملف السوري، حيث تعمل إيران على إبقاء نظام الأسد في الحكم وتقوم بدعمه بينما تقف تركيا ضد النظام السوري

([1]) كمال خلف الطويل، مرجع نفسه.

([2]) شاهين رنا، "البعد الأمين في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص68.

وتطالب برحيله وذلك من خلال دعمها للجماعات المسلحة في سعيها لإسقاط النظام، وعليه إنتقل الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا على سوريا إلى حرب إتسعت لتصبح صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وصراع إقليمي بين إيران وحلفائها وتركيا ومؤيديها من الدول الخليجية مما أزم الوضع السوري الذي إنتقل من صراع داخلي إلى صراع دولي وإقليمي متعدد الأطراف، فقد كانت تركيا وأطراف الخليج داعمة لإسقاط نظام بشار الأسد وذلك من خلال دعمهم الإخوان المسلمين مراهنين على نجاحه في سوريا مثلما حدث قبل ذلك في مصر لكنها فشلت في ذلك، وقد كشفت الأزمة السورية الأهداف الإستراتيجية لتركيا التي أرادت تحقيقها من خلال دعم الخليج لها إذ هدف تركيا من إسقاط بشار الأسد جاء من أجل تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية والعمل على إعادة الدور الإقليمي لها في المنطقة. [1]

ثالثا: العلاقات التركية العراقية:

للموروث التركي علاقة قديمة مع العراق، فقد إرتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة والتي ترجع إلى أيام الإمبراطورية العثمانية عندما كانت خاضعة تحت سيطرتها. [2]

- ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا. ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين محددين أساسيين: الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني وهو الأهم خفض أثر العدوى على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات

(1) شاهين رنا، مرجع نفسه، ص69.

(2) منى حسين عبيد، "العلاقات العراقية–التركية وأثرها في إستقرار لعراق"، مركز لدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد 60، 2018، ص91.

السياسية الأكراد العراقيين، هذا العامل يتطلب إحتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد. وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه أو الإستقلال بشكل مباشر. [1]

- مثلت حالة الصراع والتعاون من أبرز سمات العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، فلقد إنشغل البلدان بأربعة ملفات تاريخية شكلت محددا لتطوير العلاقات الثنائية تتمثل في:

1/ المطالبات التركية بالموصل:

برزت المطالبات التركية بالموصل منذ عام **1923** على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من تركة الدولة العثمانية، إلا أن الحكومة البريطانية إستطاعت تأجيل عرض مشكلة الموصل في مؤتمر لوزان عام **1923**، ولكن بعد التوقيع على المعاهدة في **24** تموز **1924** وقعت الموصل تحت الاحتلال البريطاني المؤقت إلى حين عقد معاهدة نهائية بين كل من بريطانيا وتركيا[2].

ويمكن القول أنه وبالرغم من حسم قضية الموصل إلا أن الحكومات التركية المتعاقبة إستمرت بمطالبتها بالموصل ونختم برؤية تركيا لهذه القضية لخصها مصطفى كمال أتاتورك بالقول (ربما ننتظر زمنا نستطيع أن نكون فيه أقوياء ونضع يدنا على الموصل).

2/ أزمة المياه:

تمثل أزمة المياه واحدة من أبرز المشكلات التي يقف حجرة عثرة أمام تحسن العلاقات الثنائية إذ أن المشاريع التركية التي تقيمها على منابع دجلة والفرات جوهر الأزمة بين البلدين

([1]) هنري ج. باركي، "تركيا والعراق –أخطار وإمكانات الجواز"، تقرير مقدم من معهد السلام الأمريكي، رقم 141، جويلية 2005، ص03.

([2]) عامر كامل أحمد، "مسارات العلاقات العراقية– التركية بعد عام 2003"، دراسات دولية، العددان 64-65-2016، ص77.

ولا سيما مشروع جنوب شرق الأناضول الذي تسعى تركيا من خلاله إلى تعزيز سيطرتها على مجرى النهرين على الرغم من أنها ثروة مائية مشتركة بين تركيا والعراق وسوريا.

ومن الواضح أن الحكومات التركية المتعاقبة لا تعترف بدولية نهري دجلة والفرات مما ألقى بتداعياتها إلى أن تشهد تأزما في علاقاتها مع دول الجوار العراق وسوريا، وقد زاد من مخاوف هذه الدول السدود الضخمة التي شرعت تركيا بتنفيذها مما تسبب في نقص إمدادات المياه الواردة من خارج أراضيها دون أن تبلغ العراق وسوريا بنواياها، كما حذرت تركيا في تصريحات صحفية لمسؤولين في الحكومة بان العراق سيعاني من نقص كبير في موارده المائية في المستقبل وبما تزيد عن نسبة **50٪** من إحتياجاته تقدر بـ **69 مليار م^3**

3/ حقوق التركمان في العراق:

سبب المطالبة بحقوق التركمان في أزمات ثنائية على مدى عقود سابقة كونها شكلت أحد الأهداف الرئيسية التي إنطلق منها الموقف التركي بوصفها مسؤولة عن حقوق الأقليات ذات العرق التركي التي ترتكز على الروابط التاريخية. هكذا دخل ملف التركمان ومستقبلهم هواجس السياسية التركية بعد عام **2003**، كما أن الوضع في كركوك ينذر بمواجهات وتوتر أمني نتيجة الإحتكاكات العرقية لذلك فإنها ليست شأنا عراقيا كونها قد تنعس تداعياتها على دول الجوار.

ومن الواضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية عدت ملفا التركمان ذي أهمية في سياستها تجاه العراق وتسبب في توتر العلاقات الثنائية لا سيما بعد الزيارة التي قام بها أحمد داود أوغلو إلى إربيل وكركوك خارج الأطر الدبلوماسية مما أثار حفيظة الحكومة العراقية.[1]

(1) عامر كامل أحمد، مرجع نفسه، ص81.

رابعا: العلاقات التركية الروسية:

تاريخيا تمتلك العلاقات التركية الروسية سجلا حافلا، منذ أن خاضت الدولة العثمانية والإجمبراطورية الروسية قرابة **17** حربا بين عامي **1568** و **1917**، إلى أن ورثت كل من روسيا الإتحادية والجمهورية التركية العلاقات التاريخية بخلافاتها وتقارباتها.

وحتى بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عام **1991** بقيت المنافسة بين البلدين مشتعلة لكنها إتخذت أشكالا أكثر دبلوماسية، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في **2002** وإنتهاجه لسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومن ضمنها الدول لمصطلة على البحر الأسود كروسيا طرأ تحسن ملحوظ على العلاقات الثنائية. [1]

- وصل حزب العدالة والتنمية المنبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعية الإسلامية إلى السلطة في تركيا في **03 نوفمبر 2002**، وقد وضع أحمد داود أوغلو المهندس الفكري لحكومة العدالة والتنمية أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، وبناء عليها يتعين على تركيا إلتزام ستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية، إيجابية وفعالة هي: مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن، مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، وهو يرتكز على حقيقة أن العلاقات بين الدول ليست بديلة بعضها من بعض، بل هي متكاملة في ما بينها. [2]
- تعود بداية تطور العلاقات الروسية التركية إلى نحو عقدين، وإزداد زخمها عام **2012** عندما تأسس "مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى"، فإن القمة

([1]) محمود سمير الرنتيسي، "العلاقات لتركية – الروسية: مستقبل التعاون الإقتصادي والخلاف السياسي"، تقرير مقدم من مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص03.

([2]) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص28.

الروسية التركية التي عقدت في أنقرة في ديسمبر 2014 كرست الشراكة بينهما في مجالات إستراتيجية عديدة. [1]

- يمكن إستكشاف دوافع كل من تركيا وروسيا ومصالحهم من خلال:

أ/ روسيا: بالنسبة لروسيا هناك مصالح عديدة تتطلع إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة الجديدة مع تركيا منها:

- **مواجهة المخاطر الإقتصادية:** يمر الإقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة أوكرانيا، وقد فاقم إنخفاض أسعار النفط مشاكلها الاقتصادية بوصفها أكبر المنتجين في العالم وتعتمد مواردها المالية على أسعاره المرتفعة بشكل أساسي. وفي ظل هذه الظروف تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك إقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للإقتصاد الروسي في ما بعد العقوبات الأوروبية.
- **محاولة إستقطاب تركيا وتحييدها:** ركزت روسيا عبر الإراءات الإقتصادية على إستقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو أي سياسة إحتواء جديدة بوصف تركيا حليفا تقليديا للغرب. لذا سعى بوتين إلى التأكيد على ذلك عبر إشادته بإستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها إتفاقيات إستراتيجية مع روسيا.
- **التأثير في سياسات تركيا الإقليمية:** قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا أيضا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها، فإن الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر إختراق البنية المعرفية والإقتصادية والطاقة وجعلها معتمدة إلى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياساتها الخارجية، ومثلما أثرت هذه العلاقات فعليا في موقف تركيا من

([1]) عماد يوسف قدورة، "روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص05.

أزمة أوكرانيا، فقد أثرت أيضا في تجاهل موقف روسيا المناقض لسياستها في سوريا ومضت في تطوير العلاقات الثنائية معها. [1]

ب/ تركيا: تسعى تركيا من خلال تطوير شراكتها الحالية مع روسيا إلى تحقيق أهداف إستراتيجية على الصعيد الدولية والإقليمية والمحلية ومنها:

- **تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي:** تعول تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحول إستراتيجي في مكانتها بعد أن اختل توازن القوى الإقليمي غير التقليدي لمصلحة إيران وإسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء، إذ تعد روسيا مصدرا مهما ومتاحا لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الإصطناعية لتجسير هذه الفجوة.
- **مركز إقليمي للطاقة:** تطمح تركيا في أن تصبح المركز الإقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق إلى أوربا، فبعد إتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل "**شاه دينيز**" الضخم عبر خط أنابيب الغاز العابر للأناضول إبتداء من عام **2018** وإحتمال أن تصبح منفذا للغاز الإيراني إلى أوربا بعد توقيع الإتفاق النووي مع القوى الكبرى، حصلت مؤخرا على صفقة روسية ضخمة تصبح بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي إلى أوربا.
- **تعزيز الأهمية الغربية لتركيا:** تساهم العلاقة التركية الإستراتيجية الراهنة مع روسيا في تحقيق هدفين على صعيد سياستها الغربية: الأول: تعزيز الوضع التفاوضي مع الإتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته. والثاني كان من المتوقع بعد أزمة أوكرانيا وتبني الغرب سياسة المواجهة مع روسيا، أن تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين أو على الأقل أن تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلا من توسيعها بشكل كبير.

([1]) عماد يوسف قدورة، مرجع نفسه، ص08.

❖ **تكريس قوة حزب العدالة والتنمية محليا:**

يطمح حزب العدالة والتنمية الحاكم في أن تساهم المشروعات الإقتصادية الكبرى مع روسيا في تحقيق طموحاته على صعيد السياسة الداخلية، كما يسعى الحزب إلى إستقطاب مزيدا من رجال الأعمال المحافظين الذين ما زالوا قريبين من جماعة الداعية فتح الله غولن وذلك في إطار محاولته تفكيك منظومة القوى التي يستند إليها الأخير، ومنها القطاع الإقتصادي، لذلك فإن فتح المجال لإبرام عقود صناعية وزراعية وتجارية كبيرة أمام هؤلاء من شأنه ربط مصالحهم مع الحزب الحاكم. [1]

المطلب لثاني: دور تركيا في إدارة النزاعات الإقليمية والدولية:

تعتبر رغبة تركيا الشديدة في أن تلعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية واحدة من العناصر الجديدة في السياسة الخارجية التركية ويظهر ذلك في:

أولا: موقف تركيا من أزمة البرنامج النووي الإيراني:

رحبت تركيا رسميا بالإتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في فيينا بتاريخ **14 جويلية 2015** بين إيران والإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين، وأصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا هنأت فيه الأطراف على جهودهم التي أدت إلى إمكانية التوصل إلى هذه النتيجة مؤكدة على ضرورة وأهمية تطبيق كافة بنود هذه الإتفاقية وتحقيق الشفافية الكاملة في التعامل مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشيرة إلى أهمية الإلتزام بالتطبيق الكامل لجهة إرساء السلام والأمن والإستقرار في المنطقة.

- هذه الردود الرسمية التركية تأتي متسقة ومنسجمة مع المواقف التي تم التعبير عنها قبل اشهر قليلة ايضا إبان الاتفاق الإطاري المعروف بإسم "**معايير خطة العمل**

(1) عماد يوسف قدورة، مرجع نفسه، ص12.

المشتركة الشاملة (JCPOA) الذي أعلن في **2 أفريل 2015** في مدينة لوزان السويسرية ومع الموقف التركي الرسمي المبدئي من الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الذي يقوم على ضرورة تجنب الخيار العسكري، ويدعم منذ البداية التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للملف النووي الإيراني، ما دام أن برنامج إيران النووي للإستخدامات لنووية السلمية المشروعة وليس برنامجا عسكريا لإنتاج أسلحة نووية.

- وقد ترسخ هذا المعطى بشكل واضح من خلال الخطوات التي اتخذتها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية وأهمها:

❖ رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام **2006**. [1]

❖ التوسط بين إيران والغرب وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحل الأزمة النووية الإيرانية في عام **2010**.

❖ تحدي العقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت على إيران في عام **2010** والتصويت ضد قرار فرض هذه على طهران عندما كانت أنقرة عضوا في مجلس الأمن.

- لم يسبق للحكومة التركية أن اعترضت على ضرورة التوصل لإتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولم تعترض كذلك على حق إيران في تخصيب اليورانيوم محليا، الموقف التركي كان ولا يزال يقول: إن لإيران الحق في الحصول على الطاقة النووية السلمية ما دام موقفها جيدا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الإلتزامات التي تفرضها الوكالة.

- ضمن هذه المحددات، تفسر أنقرة أيضا الإتفاق الحالي على أنه يأتي في سياق استكمال جهدها الدبلوماسي والتفاوضي الأساسي الذي بذلته في المرحلة الأولى

([1]) علي حسين باكير، "الإتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات"، تقرير مقدم من مركز الجزيرة للدراسات، 11 أوت 2015، ص03.

من التفاوض عام **2010** عندما استطاعت بالتعاون مع البرازيل التوصل إلى إتفاق عرف بإسم "**إعلان طهران**" وقد عارضته حينها الولايات المتحدة بقوة.

- ومنذ ذلك العام وحتى اليوم لا يمل الأتراك من إعادة التذكير بهذا الأمر، والتأكيد عليه في كل تقدم يكون في السياق التفاوضي، وهو الأمر الذي عبروا عنه إبان الاتفاق الإطاري الأول عام **2013**، وأيضا في هذا الاتفاق الإطاري الذي أعلن عنه في **2 أفريل 2015** لا سيما مع زيارة أردوغان إلى طهران، حيث كرر هذا الموقف هناك وقام الرئيس الإيراني حسن روحاني بشكر تركيا على الدعم المتواصل الذي قدمته لإيران في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني. [1]

ثانيا: موقف تركيا من الأزمة الأوكرانية:

جاءت الأزمة الأوكرانية التي تجسد حالة الصراع بين الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى، لتزيد من حجم المخاطر التي تحيط بالأمن القومي التركي.

- إلتزمت تركيا في بادئ الأمر سياسة الحياد تجاه الأزمة دون الإنحياز لأي من طرفي الصراع سواء كان الروسي أو الغربي، وإكتفت بدعوة الأطراف للحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة والمحافظة على وحدة الأراضي الأوكرانية، إلا أن تركيا اتخذت فيما بعد موقف داعم للغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة روسيا.
- هناك عدد من الأسباب دفعت الحكومة التركية إلى إتخاذ جانب الغرب في مواجهة روسيا تتمثل في أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم يعتبر تغييرا جذريا في التوازنات الاستراتيجية في البحر الأسود وتهديدا للأمن القومي التركي، حيث تعتبر شبه جزيرة القرم المنطقة الأقرب لتركيا في شمال البحر الأسود، ومن المعروف أن

(1) علي حسين باكير، مرجع نفسه، ص03.

هناك عداء تاريخي بين تركيا وروسيا، الأمر الذي دفعها للإنضمام بحلف شمال الأطلسي، كما أن منطقة القرم يتواجد بها أقلية تركية يطلق عليها تتار القرم وتنظر تركيا إليهم على أنهم جزء من العالم التركي، وبعد الإنفصال على أوكرانيا ستصبح الأقلية التركية تحت رحمة الأغلبية الروسية، كما أن تركيا قلقة جدا من تداعيات إستفتاء القرم. فمن الممكن أن يطالب أكراد تركيا بتقرير المصير والمطالبة بالحد الأدنى للحكم الذاتي، وكذلك الأمر بالنسبة لسوريا خاصة وأنه تم الإعتراف بلغة القرم كلغة رسمية إلى جانب الروسية والأوكرانية، بينما لا تعترف تركيا بحق الأكراد في التعليم والتحدث بلغتهم كلغة رسمية. [1]

- أكد داود أوغلو في كلمته التي ألقاها خلال الإجتماع السنوي لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، فإنه سيقوم خلال وقت قريب بزيارة رسمية إلى أوكرانيا قائلا: «إننا نتابع عن قرب ما يحصل في أوكرانيا، فمن جهة سنستمر بالدعم السياسي الذي قدمناه لأوكرانيا في سعيها للحفاظ على وحدة أراضيها، ومن جهة أخرى سنقوم بتعزيز علاقاتنا التجارية والاقتصادية في جميع المناحي، حيث أفكر أن أقوم بزيارة إلى أوكرانيا خلال الفترة المقبلة، كما سنوجه دعوة للرئيس الأوكراني لزيارة تركيا».
- مضيفا أن أوكرانيا تشكل أهم النقاط في مساعينا لضمان السلام والرفاه لإخواتنا من تتار القرم، نحن لم نعترف بإحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم، ولن نقوم بذلك، لن نقبل الإضطهاد والنفي التاريخي الذي تعرض له تتار القرم، في إشارة لقيام السلطات السوفياتية عام **1944** في عهد ستالين بترحيل جماعي لتتار القرم

(1) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع سابق، ص60.

(الأتراك) من شبه جزيرة القرم نحو سيبيريا ووسط آسيا تتقطين مواطنين روس مكانهم. [1]

ثالثا: موقف تركيا من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

تشوب العلاقة بين تركيا وتنظيم داعش قدر كبير من الغموض، هذا التنظيم الذي يبسط سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي العراقية والسورية المتاخمة للحدود التركية، وتفجرت العلاقة الغامضة بعد إطلاق تنظيم الدولة الإسلامية سراح **46** من دبلوماسي تركيا والذين تم إختطافهم في العراق بعد إستيلاء تنظيم الدولة على القنصلية التركية في الموصل وأبقتهم كرهائن لديها لأكثر من مئة يوم في قبضة التنظيم الذي خطفهم عندما استولى على الموصل، وجاء إطلاق سراح دبلوماسي تركيا بمثابة مفاجئة وسلوك شاذ على التنظيم الذي دأب على التباهي بوحشية تصرفاته، هذا السلوك عزز من إفتراضية وجود صفقة مقايضة بين داعش وتركيا يكون بموجبها إطلاق الرهائن الأتراك في مقابل عدم إنضمام أنقرة إلى التحالف الدولي المنوط بالقضاء عبى الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، أم حتى بتبادل أسرى داعش لدى تركيا، وبالإضافة إلى الدبلوماسيين إختطف داعش **28** شائقا تركيا في الموصل، وفي جويلية إختطفت داعش **60** عاملا أجنبيا من بينهم **15** تركيا عند جبال "حمرين".

وفي الجانب الآخر وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عملية تحرير الرهائن الأتراك في العراق بالعملية المعدة مسبقا التي مست من جانب المخابرات وتم التخطيط لها مسبقا بشكل جيد بعد دراسة مستفيضة بحساب كافة تفاصيل العملية وتم تنفيذها بسرية تامة حتى كتب لها النجاح. [2]

([1]) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع نفسه، ص61.

([2]) دلال محمود، "السياسة الخارجية التركية تجاه التنظيمات الإسلامية دراسة حالة داعش والإخوان المسلمين في مصر"، تم تصفح الموقع يوم 2021/02/28، على الساعة 20:53.

https://democraticac.de/؟P=34914.

1/ الإستراتيجيات المتباينة بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية: (داعش):

أ/ تركيا كناقل (transporter) للجهاديين:

في وقت سابق أعلن وزير الخارجية التركي مولود شاوش أوغلو أعلن عن إنضمام ما يقارب **700** تركي إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة منع **7250** جهادي من دخول تركيا وتم طرد **1160** جهاديا، هذه الأعداد الكثيفة تزيد من إحتمالية وقوع هجمات إرهابية في الأراضي التركية ما إذا عادوا إلى تركيا أو إستقروا فيها وهذا ما حذرته بشدة المعارضة التركية.

وفي الجانب الآخر إتهم الطرف الغربي تركيا بمسؤوليتها عن إنضمام ونقل مئات من الشباب القادم من الغرب لداعش في سوريا بتوطؤ تركي بتسهيل عبور هؤلاء الشباب للجهاد في سوريا والعراق، بل وأيضا عدم ملاحقة المشتبه بهم الذين قد ينضلوا تحت لواء داعش، وردت تركيا بأن الغرب لا يتعاون أمنيا بالشكل الكاف مع أنقرة.

ب/ داعش وتركيا بين الإستراتيجيات المتباينة والأدوار المتبادلة

ففي مقابل الدور الذي تلعبه تركيا بتسهيل نقل مقاتلي داعش إلى سوريا والعراق تقوم داعش بتنفيذ أهداف تركيا الاستراتيجية في أحد الأوقات.

فتأتي صفقة الإفراج عن الدبلوماسيين الأتراك الرهائن كصفقة بين تركيا وداعش بموجبها تمد تركيا الدعم الإستخباراتي واللوجستي والتسهيلات اللازمة لتنظيم الدولة الذي يتقدم نحو مدينة عين العرب كوباني الكردية السورية، وهو في الوقت ذاته يخدم الشرط التي وضعته تركيا لواشنطن من أجل إستخدام قاعدة أنجرليك العسكرية وتصر عليه تركيا بتشكيل منطقة عازلة أمنية في قلب الأراضي السورية بعمق **10** إلى **15** كيلومتر على طول الحدود المشتركة بين البلدين **(800 كيلو متر)** وهو ما تلح عليه تركيا، ويأتي ذلك تذرعا من تركيا

بحماية حدودها من تهديدات تنظيم الدولة التي قد تسيطر على الشريط الحدودي ما إذا سيطرت على كوباني الواقعة على الحدود.

ج/ تركيا والمصالح الإقتصادية مع داعش:

فجرت حادثة إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية سوخوي 24 الكثير من الثكنات من الجانب الروسي وحليفه نظام بشار تجاه علاقة تركيا بداعش، فإتهمت وزارة الدفاع الروسية عائلة الرئيس التركي أردوغان بالتورط بشكل مباشر في تجارة النفط مع داعش واشار أناتولي أنتونوف وكيل وزارة الدفاع الروسية، إن تركيا كانت أكبر مشتر للنفط المسروق من سوريا والعراق. [1]

فداعش الذي يعتبر من أغنى التنظيمات الجهادية في العالم نظرا لسيطرته على مصادر النفط في العراق وسوريا، ومن ثم يقوم ببيعه إلى تركيا بسعر يقل عن السعر العالمي مما يعود بالنفع المتبادل على كلا من داعش بتصرفه في النفط لشراء السلاح اللازم والمكافآت لمقاتليها، وتركيا التي بشراء هذا النفط بخيس الثمن توفر نفقاتها المالية.

2/ التحول في الموقف التركي:

بعد رفض تركيا للإنضمام للتحالف الدولي لمحاربة داعش على الرغم من حضور تركيا الإجتماعات ومشاركتها في النقاشات التي سبقت الإعلان عن وثيقة الإتفاق المعلن إلا أنها إمتنعت عن التوقيع على الوثيقة تخوفا من إعدام داعش الرهائن الأتراك وتكتيكا لعقد الصفقة مع داعش.

إلا أن موقف داعش إزاء التعاون التركي الإستخباراتي وتنسيقها العسكري مع التحالف الدولي لم يلق قبولا لدى الأول مما عزا بالتنظيم إلى إجراء تفجيرات عقابية في تركيا إنتقاما لهذا التعاون.

([1]) دلال محمود، مرجع نفسه.

ومنذ ذلك الحين غيرت تركيا إستراتيجيتها تجاه داعش فشددت المراقبة واعتقلت عناصر يشتبه تورطها وإنخراطها في صفوف عناصر التنظيم، بل وشنت طائرات حربية تركية غارات على مواقع لتنظيم داعش في الأراضي السورية وفقا لما أعلنته رئاسة الوزراء التركية، ثم سمحت تركيا للمقاتلات الأمريكية الإذن في إستخدام قاعدة أنجرليك العسكرية القريبة من التخوم التركية السورية[1]

3/ شروط تركيا لمحاربة داعش:

هناك عدة مطالب تشترطها تركيا من أجل قبولها الإنضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمتمثلة في:

- ❖ إقامة منطقة عازلة أو منطقة آمنة: حسب داود أوغلو، لأن المنطقة العازلة يكون لها معنى عسكري أكثر، هاته المنطقة في شمال سوريا تلامس حدود مدينة حلب مقابل تدخل قوات تركيا البرية في منطقة كوباني عين العرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.
- ❖ فرض منطقة حظر جوي لمنع الطيران الحربي السوري من القصف الجوي قد يقوم به النظام السوري بعد إبعاد داعش عن المنطقة.
- ❖ حظر أي نشاط أو تواجد لعناصر من حزب العمال الكردستاني في المناطق الكردية في سوريا. [2]

([1]) دلال محمود، مرجع نفسه.

([2]) صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثالث: أثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية

مـع اسـتلام حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة زمـام السـلطة، شـهدت السياسـة الخارجيـة التركيـة كمـا هـو الحـال فـي جميـع مجـالات الدولـة الأخـرى حركـة تغييـر لـم يشـهدها التـاريخ السياسي للبلاد من قبل.

فجاءت مسودة قرار الأول من مارس **2003** والذي منع من خلالها البرلمان التركي قوات الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق أو شن عمليات عسكرية ضده إنطلاقا من الأراضـي التركيـة، فأعطـت حكومـة العدالـة والتنميـة مـن خـلال مسـودة القـرار المذكورة رسـائل مهمة حول البنية المميزة والجديدة للسياسة الخارجية التركية.

ومـع مؤتمر دافوس **2009** حققت السياسـة الخارجيـة التركيـة إنسـجامها الخـاص كمـا طور حزب العدالة والتنمية لغة خاصة به في السياسة الخارجية، فنقل الحركة السياسية في البلاد من مفهوم المحافظة إلى السياسة الفعالة، ومن خطاب سياسي يشدد على أن البلاد محاطة بالأعداء من جهاتها الأربع إلى إستحضار سياسة "صفر مشاكل مع دول الجوار".

وهكذا تقدمت تركيا نحو أعلى تصنيفات المعايير الديمقراطية في العالم، وزادت تدريجا من إحترامها في المنطقة والعالم.

اعتمدت تركيا في سياستها على مفهوم يعلي إبتكار الحلول في وجه الأزمات وينتهج مقاربـات برامجيـة تجـاه الأحـداث عوضـا عـن المواقـف السـلبية وحرصـت علـى تطبيـق تلـك المفاهيم السياسية بشكل فعال، لذا بدأت بإنتهاج سياسة "صفر مشاكل" مع جيرانها لإنشاء جيل ملتزم بتحقيق السـلام والإسـتقرار هادفـة مـن وراء ذلـك إلـى تحقيـق عيش أكثـر رفاهيـة لسكان بلدان المنطقة وتحقيق أعلى درجات التكامل بين تلك البلدان. [1]

(1) أمر الله إيشلر، "السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم 2021/02/28، على الساعة 15:08. Httpd://www.aljazeera.nrt/opinions

وفي الواقع، تمكنت تركيا بفضل تطبيق ذلك المشروع من تحقيق علاقات متطورة وإيجابية للغاية مع بلدان الشرق الأوسط والبلقان وشمال إفريقيا والقوقاز.

إن تركيا من خلال حكومة حزب العدالة والتنمية أدركت إمكانياتها وقابليتها المتنامية والمسؤوليات التي ألقتها تلك الإمكانيات على عاتقها، ما جعلها تضع مفاهيم لسياساتها الخارجية، تتسم بالإبتعاد عن ردود الأفعال وأحادية البعد وإتخاذ المواقف وفقا للتطورات السياسية الآنية والإستناد إلى آليات محددة لإتخاذ القرار، مرتبطة ببرامج محددة مسبقا، ومفاهيم متعددة الأبعاد واستلام زمام المبادرة لبلوغ الهدف، فضلا عن المبدئية والواقعية والتسلسلية والرؤى السياسية البعدية.

إن مفهوم السياسات الخارجية هذا، الذي حرص على التمسك بأعلى درجات الوطنية إنتعش في عهد رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" الذي ما فتئ يردد عبارة "نحن نشمخ لكن من دون تحجر".

وفي الواقع، اسفرت الجهود التي بذلتها تركيا بحسن نية عن نتائج طيبة وتمكنت من التوقيع على إتفاقيات (مجالس إستراتيجية رفيعة المستوى) مع عشرات الدول، أفضت إلى إجتماعات متبادلة بين مجالس وزراء تلك الدول وتركيا مرتين كل عام.

ومما لا شك فيه، فإن تلك السياسات البناءة جعلت من تركيا دولة أكثر فعالية على الساحة الدولية، ومكنتها من تولي وظائف هامة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونيابة الأمانة العامة لحلف شمال الأطلسي "ناتو" ومنظمات دولية أخرى. [1]

(1) أمر الله إيشلر، مرجع نفسه.

المبحث الثالث: إنعكاسات التأثير الأمني التركي على المستوى الإقليمي

إن الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الإهتمام بالقضايا الإقليمية المطروحة، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية يعود عليها من خلال الإنخراط في هذه القضايا بالمنافع الإقتصادية من خلال العلاقات التجارية من دول الجوار، أو مرور موارد الطاقة من أنابيب الغاز إى أوربا عبر أراضيها، ويمنح تركيا موقعها الجغرافي المتميز والحساس مجالا أوسع للحركة والمناورة باللعب بأوراق إقليمية ودولية أكثر تأثيرا.

المطلب الأول: العلاقات التركية الليبية وإنعكاساتها على الدور الإقليمي:

بدأت علاقة الأتراك بليبيا منذ عهد الدولة العثمانية عام 1551 عندما قام أهل طرابلس الغرب التي تعرف بليبيا حاليا بدعوة العثمانيين لمساعدتهم في طرد فرسان القديس يوحنا الإسبانيين. حيث إتجه وفد من مدينة تاجوراء إلى إسطنبول وإستجاب السلطان سليمان لطلبهم. [1]

أعلنت تركيا تأييدها لثورة الشعب الليبي، كما أيدت حركة الثورة والتغيير العربية ولكن وبالرغم من أن قوى الثورة الليبية سرعان ما إنقسمت على نفسها، وأن بعض هذه القوى تحول إلى وكيل لنفوذ وسياسات قوى عربية وإقليمية، فإبتعدت أنقرة عن المحاور الليبية ودعت الليبيين إلى الوحدة والمحافظة على المسار الديمقراطي. أيدت تركيا اتفاق الصخيرات في نهاية **2015**، كما أعلنت دعمها لحكومة الوفاق التي ولدت من الاتفاق واعترفت بها الأمم المتحدة [2] ممثلا شرعيا للشعب الليبي، لكن وخلف صورة التدافعات الليبية، لم يكن خافيا

([1]) مركز مينا للدراسات والبحوث، "الدور التركي في ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم 2020/02/28، على الساعة 11:19. https://mena-studies.org/ar/%d8%A7

([2]) تقدير موقف من مركز الجزيرة للدراسات، "مبدأ أردوغان: الإستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي"، 11 أكتوبر 2020، ص05.

أن ثمة محاولة فرنسية لإبعاد تركيا عن ليبيا، بالرغم من أن علاقات وثيقة ربطت بين البلدين منذ سنوات الثمانينات وقبل تسلم العدالة والتنمية مقاليد الحكم.

كان حفتر أعلن تمرده ومشروعه للسيطرة على ليبيا منذ **2014**، لكن وبالرغم من أن حفتر الذي بدا واضحا أنه يتمتع بدعم الإمارات ومصر وفرنسا، أثار قلقا في تركيا. لم يتوقع أحد في أنقرة أن يستطيع اللواء المتقاعد المتمرد تحقيق ولما سيطرت قوات حفتر على بنغاري في **2017** بدأت أنقرة كما معظم مؤيدي الحكومة الشرعية في طرابلس تأخذ حفتر مأخذ الجد.

في ربيع **2019** بدأ حفتر عملية واسعة النطاق بهدف السيطرة على العاصمة طرابلس وحسم الموقف كلية ونهائية في غرب البلاد. كان المسؤولون الكبار في حكومة الوفاق طلبوا دعما من الدول المؤيدة لهم قبل الهجوم على طرابلس، ولكن أيا من هذه الدول لم يبد إستعدادا لتقديم دعم ملموس، فقط تركيا وقطر بدت أكثر إيجابية في النظر إلى حاجات حكومة الوفاق الشرعية، ومع نجاح قوات حكومة الوفاق في تحرير مدينة غريان الإستراتيجية جنوب طرابلس من سيطرة قوات حفتر أصبح الدعم التركي العسكري للوفاق حقيقة واقعة.

خلال الفترة من أفريل إلى جويلية **2020** نجحت قوات الوفاق بدعم عسكري نوعي من تركيا في إيقاع سلسلة من الهزائم بقوات حفتر على طول الساحل غربي طرابلسي، وجنوب العاصمة وجنوبها الشرقي، ومطار طرابلس الدولي ومدينة ترهونة الإستراتيجية. بكلمة أخرى نجحت قوات الوفاق في طرد حفتر من معظم الغرب الليبي وباتت تهدد مواقعه في مدينة سرت الوسطى دافعة الأزمة الليبية إلى مرحلة جديدة تماما. [1]

بهزيمة حفتر تغيرت موازين القوى في الساحة الليبية السياسية، بما في ذلك في الشرق الليبي نفسه. وأصبح من الممكن عودة الفرقاء الليبيين إلى قاعة المفاوضات سواء في سويسرا

(1) تقدير موقف من مركز الجزيرة للدراسات، مرجع نفسه، ص05.

أو المغرب لإيجاد مخرج من الأزمة وإستعادة وحدة البلاد وإستقرارها، ولكن أحدا لم يكن لديه شك داخل ليبيا وخارجها، أن هذا التحول في مسار الأزمة الليبية ما كان ممكنا بدون التدخل التركي إلى جانب الوفاق.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية وإنعكاساتها على الدور الإقليمي:

إتسمت لعلاقات بين الفرس والترك عبر التاريخ بكونها علاقات صراع، إلا أن هذه العلاقات نحت منحى تعاونيا بعد أفول الإمبراطورية العثمانية التي ظلت خطرا يحدق بالفرس قرونا عديدة، فمع قيام الجمهورية التركية شهدت العلاقات التركية الإيرانية تطورا مستمرا وتعاونا غير مسبوق على كافة الصعد والمستويات، وكانت مسألة الأمن حاضرة بقوة في تشكيل العلاقات التركية الإيرانية.

إتضح ذلك من خلال إنخراط الجانبين التركي والإيراني في تحالفات وتكتلات إقليمية ذات طابع عسكري في المقام الأول، فقد إنضمت كل من تركيا وإيران إلى حلف "سعد أباد" ثم حلف بغداد وكذلك منظمة الميثاق المركزي **CENTO**، وفي الجانب الإقتصادي ساهم الجانبان في تأسيس منظمة التعاون الإقليمي للتنمية **RCD** عام **1964** وقد وصلت العلاقات التركية الإيرانية إلى ذروتها في الفترة الواقعة ما بين العامين **1953** و **1979** فشهدت هذه الفترة مزيدا من التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والاستخباراتية والعسكرية. [1]

ساهمت الظروف الدولية السائدة بعد أحداث سبتمبر **2001** في تحسن العلاقات التركية الإيرانية، ومن بين تلك الظروف الإنفتاح الكبير من قبل الولايات المتحدة التركية الإيرانية، ومن بين تلك الظروف الإنفتاح الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أكراد العراق لضمان مساندتهم لأي عمل عسكري أمريكي محتمل ضد العراق في ذلك

(1) بكر البدور، "عن العلاقات التركية الإيرانية"، تم تصفح الموقع يوم 2021/02/27، على الساعة 20:17.
https://www.aljazeera.net/blogs/2017.

الحين، وهذا الأمر أثار حساسية الجانب التركي نتيجة المخاوف من قيام دولة كردية شمال العراق، مما دفع الأتراك للتقدم بإتجاه إيران التي لها حساسية مشابهة إزاء هذه المسألة، وترتب على ذلك شيء من التنسيق العسكري بين الجانبين التركي والإيراني حيال تصاعد عمليات الحركات الكردية الإنفصالية ضد البلدين إنطلاقا من شمال العراق ووصل الأمر إلى تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد الأكراد، ومما ساعد في هذا التحسن صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة بعد فوزه في الإنتخابات عام **2002** وتشكيله للحكومة التركية.

مع أن حزب العدالة والتنمية محسوب على التيار الإسلامي، إلا أنه ينطلق في سياسته الخارجية من منطلقات براغماتية محضة، فإيران تشكل بالنسبة لتركيا معيرا يربطها بجنوب آسيا ووسطها، ومصدرا لتأمين جزء من مصادر الطاقة التي تحتاجها تركيا، ويضاف إلى ذلك الحاجة للتعاون الأمني المتصل بالمسألة الكردية، أما منطلقات الجانب الإيراني في سياسة تجاه تركيا، فتتلخص بكون تركيا تشكل بالنسبة لإيران البوابة التي تربطها بالغرب، كما أن تركيا شريك تجاري مهم بالنسبة لإيران ويميل الميزان التجاري بين البلدين لصالح إيران بسبب إرتفاع فاتورة الطاقة، بالإضافة للتوافق التركي الإيراني على ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية وضرورة تسريع إنسحاب القوات الأمريكية والغربية منه إبان الاحتلال الأمريكي للعراق **2003**.

ومع كل التفاعلات الإيجابية بين تركيا وإيران إلا أن هنالك قضايا قد يكون لها إنعكاسات سلبية على العلاقات بينهما، من بينها التخوف التركي من وجود جانب عسكري للبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على التوازن الإقليمي وإنزعاج الإيرانيين من تزايد الحضور التركي في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى كل من جورجيا وأذربيجان وتباين مصالح الطرفين في العراق إلى جانب الإستياء الإيراني من قبول تركيا

بنصب صواريخ الدرع الصاروخي الغربي على أراضيها، وهو ما يمثل تهديدا للأمن القومي من وجهة النظر الإيرانية. [1]

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية وإنعكاساتها على الدور الإقليمي:

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية أحد أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الإسلامية والعربية منها خاصة، وذلك بسبب الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ إعلان دولة إسرائيل، إذ تعتبر تركيا أول من إعترف بإسرائيل في المنطقة عام **1949** مباشرة بعد إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها، ومنذ ذلك الحين عرفت العلاقات التركية –الإسرائيلية نوعا من التقارب وصل إلى حد التحالف والتعاون في الكثير من المجالات خاصة قبل مرحلة التسعينات من القرن الماضي وتأصل التحالف في أواخر التسعينات، وكانت البداية منذ توقيع تركيا وإسرائيل الحلف العسكري السري بينهما في شهر أوت **1958** ردا على قيام الوحدة العربية بين مصر وسوريا **(1958-1961)**.

وأهم ميادين التعاون التركي الإسرائيلي هو الميدان العسكري والأمني، إذ شمل الإتفاق الموقع عام **1958** التعاون الشامل بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد*) والمخابرات التركية والذي تطور إلى اتفاق ثلاثي بإسم (ترايدنت**) بإنضمام المخابرات الإيرانية (السافك***) إلى هذا الاتفاق. [2]

([1]) بكر البدور، مرجع نفسه.

([2]) محمد عربي لادمي، مرجع سابق، ص418.

* جهاز إسرائيلي سري كبير مسؤول عن جمع المعلومات الخارجية والعمل السياسي لإتخاذ القرارات ومكافحة الإرهاب.

** تشكلت منظمة ترايدنت في أواخر عام 1958، حيث يتضمن إتفاق ترايدنت التبادل المستمر للمعلومات فضلا عن إجتماعات شبه سنوية على مستوى رئاسة جهاز المخابرات.

*** معناه منظمة المخابرات والأمن القومي، أسس في إيران بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) وجهاز الموساد الإسرائيلي في عام 1957، وكانت مهمة هذا الجهاز هو قمع المعارضين لشاه إيران ووضعهم تحت المراقبة وإستخدموا أيضا ضد المعارضين من أبناء الشعب الإيراني كافة أنواع التعذيب والتجويع داخل السجون بالإضافة إلى التصفية الجسدية لقادة المعارضة.

وذلك رغم بعض الومضات الإيجابية التي اتخذتها تركيا تجاه العرب في بعض المواقف خاصة الحرب الإسرائيلية العربية **1967** التي أدانت فيها تركيا إسرائيل ونظرا لرغبة تركيا في الإنفتاح على الغرب والإنخراط في المنظومة الأوروبية، بالإضافة إلى مشاكلها مع كل من سوريا والعراق ولبنان فيما يخص قضية الأكراد وتوزيع مياه دجلة والفرات، وطدت علاقاتها مع إسرائيل بشكل كبير خلال تمركز العلمانيون في السلطة وتحكم المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا. فقد وقع الطرفين إتفاق للتعاون العسكري في **23 فيفري 1996**، وأكد رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو في **13 ماي 1997** أثناء زيارة وزير الدفاع التركي الإسرائيلي على أهمية التعاون العسكري بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين إستقرار المنطقة كلها، وفي مارس **1996** وقع الطرفان إتفاقية للتجارة الحرة، ثم إتفاق للنقل البري الذي وقع في أنقرة في **9 سبتمبر 1997**.

وفي فترة التسعينات من القرن الماضي كان التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني محددا أساسيا للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والتي كانت تتسم بالتصعيد في أغلب الأحيان وعدم الوضوح، وفي المقابل يرقى التنسيق في العلاقات التركية. الأمريكية إلى أعلى مستوياته. [1]

([1]) محمد عربي لادمي، مرجع نفسه، ص419.

خلاصة وإستنتاجات الفصل الثاني:

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المتعلق بالمقاربة الجيوسياسية لتركيا الإستنتاجات التالية:

- ❖ إن الموقع الجيوسياسي لتركيا لعب دورا بارزا، حيث تتحدد الأهمية الإستراتيجية لتركيا في مختلف جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله، وما ينطوي عليه من مضامين سياسية، إقتصادية، اجتماعية وعسكرية.
- ❖ بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم شهدت السياسة الخارجية التركية تغييرات ذات صفة إيجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كون تركيا بدأت تلعب دورا فعالا في السياسة الخارجية والقضايا الإقليمية، ما دفع بالدول الغربية إلى إعادة النظر بعلاقاتهم معها حرصا على الشراكة الإستراتيجية من أجل حل القضايا المتعثرة التي لا يمكن حلها إلا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا.
- ❖ سعت تركيا إلى لعب دور الوسيط في العديد من الأزمات كأزمة البرنامج النووي الإيراني، والأزمة الأوكرانية، كما إتسم الموقف التركي إزاء تنظيم الدولة الإسلامية بإنضمام تركيا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة وهذا لا ينفي إقامة تركيا شروط لمحاربتها.
- ❖ تختلف علاقات تركيا بجوارها الإقليمي بإختلاف الدول، حيث تستمد تطورها من خلال العلاقات التي تقيمها مع الدول الأخرى وخاصة العلاقات التي تقيمها مع محيطها الإقليمي، وذلك لما لهذا المحيط من تأثر كبير في تطورها حتى في أمورها الداخلية.

الفصل الثالث:

مآلات التأثير الأمني التركي على منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأهمية التركية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني: أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: إنعكاسات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

تعد تركيا من ابرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحظى منطقة الشرق الأوسط باهمية كبيرة في النظام السياسي والإقتصادي الإقليمي والدولي، ولا أحد يستطيع تجاهل أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للعالم ككل أو لتركيا التي هي جزء منها بشكل خاص.

يحاول هذا الفصل دراسة مآلات التأثير الأمني التركي على منطقة الشرق الأوسط بدءا من أهمية منطقة الشرق الأوسط التي لم تغب عن تطلعات القادة الأتراك حتى أولئك الذين سبقوا قادة حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا، ثم التفصيل في أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط الإقتصادية والسياسية والأمنية التي ساهمت في إعادة تعريف الدور التركي كبلد فاعل ومبادر في كافة القضايا الإقليمية والدولية.

مرورا إلى أهم التحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي واجهتها وتواجهها تركيا، وصولا إلى نظرة مستقبلية للدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال سيناريوهات متوقعة في الفترة المقبلة لمسارها.

المبحث الأول: الأهمية التركية لمنطقة الشرق الأوسط:

حظيت منطقة الشرق الأوسط بإهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية، فقد لعب الإقليم الجغرافي القريب من تركيا الدور الرئيسي في رسم تركيا لسياستها في الشرق الأوسط، حيث عمدت إلى إستغلال التأثير الإستراتيجي الإقليمي المتبادل وإن كان سيضطرها إلى مجابهة مخاطر أمنية جديدة لصالح إستراتيجيتها القومية.

المطلب 01: مفهوم الشرق الأوسط:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية كبيرة، فهي المنطقة الأولى عالميا من حيث الثروات والموارد، ومن حيث وجودها في وسط العالم القديم، وإحتكارها لخطوط الملاحة العالمية خاصة قناة السويس، وكذلك توفرها على الثروة النفطية الهائلة والمقدرة بثلثي إحتياطي العالم من هذه المادة الحيوية للإقتصاد العالمي وللدول الصناعية على وجه الخصوص. [1]

يمكن القول بصفة عامة أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد إبتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي، ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم. [2]

([1]) جمال خالد الفاضي، «الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الرق الأوسط: الفاعلية والتأثير»، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2017)، ص419.

([2]) يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، ص141.

إن مفهوم الشرق الأوسط لا يعبر عن إصطلاح محايد، فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعاده الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإتجهت لترسيخ هذا المفهوم بدوافع سياسية إستراتيجية، وتم تشكيل هذا المفهوم أو المصطلح بشكل عميق من قبل النظام الدولي وبشكل أدق من قبل القوى العظمى التي كانت تهيمن على تلك الجهات لأغراض توسعية وبهدف إنشاء وطن لليهود في أرض فلسطين والسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي.

وقد إرتبط مفهوم الشرق الأوسط تاريخا بالكابتن الأمريكي الفريد ماهان الذي كتب عام 1902 مقالة نشرت في مجلة (national review) البريطانية تحت عنوان (الخليج الفارسي والعلاقات الدولية)، وكان محور مقالته هو أن على بريطانيا أن تسيطر على الخليج العربي وسواحله لأنها الطريق المؤدية إلى الهند درة التاج البريطاني، وطرح ماهان في مقالته مفهوم الشرق الأوسط لأول مرة وحدد الشرق الأوسط (بالخليج الفارسي) والسواحل المحيطة به. ولقد إختلف الباحثون في تحديد الدول التي تشكل الشرق الأوسط سعة وضيقا، إلا أنها في الواقع تشكل منطقة تحوي عدة دول عربية وإسلامية، ويعود هذا الاختلاف لطبيعة مفهوم الشرق الأوسط الذي يمثل مفهوما سياسيا وجيوبوليتكيا له مدلولات جغرافية وغير محدد المعالم، ويتسع الإقليم ويضيق حسب إستراتيجيات الدول الكبرى المهيمنة على السياسة العالمية. غير أنه يمكن أن نميز بين الدول التي تكاد تتفق عليها كافة الآراء والإجتهادات وهي منطقة القلب فيه والتي تشمل منطقة الهلال الخصيب وتضم كل من الدول الآتية (العراق، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين المحتلة)، وشبه الجزيرة العربية ودولها وتشمل كل من (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن وإيران وتركيا وقبرص ومصر وباكستان وأفغانستان والسودان وليبيا). لكونها الأكثر قبولا من المهتمين بشؤون المنطقة وكونها متلازمة سياسيا في التأثير، فالأحداث التي تجري فيها في

أي دولـة تـؤثر فـي بقيـة الـدول الأخـرى ولا زالـت هـذه الـدول تعـاني مـن الصـراعات الداخليـة والتدخلات الخارجية إلى يومنا هذا [1]

المطلب الثاني: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي:

تتمثل مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي في:

أولا: الخلفية التاريخية:

تعتبـر الأمـة التركيـة أمـة عريقـة صـاغت تاريخهـا مـن خـلال موقعهـا الجغرافـي المميـز المطـل علـى ثلاثـة بحـار، ويتنـوع مناخهـا وموقعهـا المميـز بـين القـوى العالميـة الممثلـة بالرأسمالية الغربية والشيوعية الشرقية، فكان كـلا الطرفين يحـاول الإبقاء عليها ككيان متوازن بين تلك القوتين العظيمتين بمحاولـة الانضـمام للتحالفات الدوليـة المختلفـة وقد نجحت فـي تحقيق ذلك وأصبحت تركيا اليوم بلدا مهما في المنطقة لا يمكن تجاوزه.

تنطلـق الرؤيـة التركيـة حـول نظـام الشـرق الأوسـط مـن أن الحـرب فـي الخلـيج العربـي 2003 قـد جـاءت بمتغيـرات أمنيـة وسياسـية وإسـتراتيجية وثقافيـة، تـدفع نحـو إعـادة تشـكيل المنطقة على نحو كبير، وذلك على أنقاض النظام العربي، وأن دخولها كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والأمنية للمنطقة لن يحدث إلا عبر نظام الشرق الأوسط، وبأساليب تقوم على تبادل المصالح وتوازنها والصداقة وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة، وليس عبـر اللغـة الأيديولوجيـة علـى الـنمط الإيرانـي ولا بإسـتعراض مظـاهر القـوة والهيمنـة،

(1) زيد كريم عزير، زيد علي الخفاجي، "القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 02، 2020، ص202.

وينطلق التصور التركي من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي: تركيا، إيران، وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد. [1]

وقد إستطاع حزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي، وفقا للرؤية التركية الجديدة التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي ولبشري والإقتصادي والعسكري وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعا لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الإقتصاد والتفاعل مع قضية قبرص بإعلان رغبة تركيا في حل المشكلة القبرصية عندما تم إنتقاد الزعيم القبرصي رؤوف دنكتاش لرفضه إقتراح الأمم المتحدة لحل الصراع.

وتجاه التقارب مع العالم العربي لم تتغير سياسة تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية، بل إنها تتقدم بإضطراد ومع معظم الدول العربية، حيث أن تركيا خرجت من أن تكون قوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة، كما أن الغنتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دورا مهما في تعزير هذه العلاقات والتوجه شرقا بدلا من الرهان على الإتحاد الأوروبي، ومن المتوقع إستمرار هذا التوجه مع إستمرار وضع العراقيل أمام إستئناف المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة القبرصية.

ثانيا: رؤية حزب العدالة والتنمية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط:

يتبين تصور حكومة العدالة والتنمية للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط من خلال حرص الحكومة التركية الحالية على تأكيد إمتلاكها رؤية إستراتيجية متكاملة إزاء الدوائر الإقليمية المختلفة المحيطة بتركيا، ومن ضمنها الدائرة الشرق أوسطية، حيث تنتهج

(1) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص46.

الحكومة التركية النهج التوفيقي التوازني الذي تسعى الحكومة التركية إلى تحقيقه على كافة المستويات الإقليمية والدولية.

وتتمثل أبعاد هذا المنهج في التركيز على المصالح الوطنية التركية الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة والنظام الإقليمي ككل من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة إستقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتدني الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى. وفي نفس السياق يرى إبراهيم البيومي غانم أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مسألة تتعلق بإعادة تقدير الرؤية الإستراتيجية لتركيا ودورها في المنطقة، وذلك من خلال رسم هذا الدور على الأرض بطريقة فعلية وعبر إتخاذ مجموعة من السياسات والمواقف والتدخلات في القضايا المتفجرة في المنطقة وممارسة التأثير بالفعل على الأرض والسياسات هي التي تترجم هذه الرؤية الإستراتيجية . [1]

ثالثا: التحول في العلاقات العربية والتركية بعد 2002:

على الصعيد العربي واصلت العلاقات العربية التركية نموها بشكل كبير منذ مطلع العام **2009** وفي مختلف المجالات، وإن حصل في العلاقة بين تركيا وكل بلد عربي على حده. ولكن ما دفع تعزيز السياسة الخارجية التركية في إتجاه محيطها العربي تعيين داود أوغلو وزيرا للخارجية في مطلع شعر أيار **2009** وإستمرت السياسة الخارجية التركية في إيلاء اهتمام مباشر لعلاقاتها مع دول محيطها المشرقي من روسيا وإيران وصولا إلى الوطن العربي.

([1]) وليد دوزي، "الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016، ص286.

كما أولت العلاقات مع كل من العراق وسوريا أهمية خاصة، حيث إن الإهتمام التركي بالعراق ليس جديدا وهو قديم من قدم تأسيس الدولتين التركية والعراقية، ولكن الإنسحاب الأمريكي من المدن العراقية تمهيدا للإنسحاب الكامل في مرحلة لاحقة أدخل فرضية المزيد من التورط التركي المباشر فوار رئيس الحكومة التركية بغداد مع وفد كبير خلال العام 2009 وكذلك زارها الرئيس التركي عبد الله غول، وهذا ما دفع لحصول تطور نوعي جدا في العلاقات بين أنقرة والحكومة المركزية في بغداد عندما وقع الطرفان إتفاقية تأسيس مجلس أعلى للتنسيق والتعاون الإستراتيجي يضم رئيس وزراء البلدين والوزراء الأساسيين وهي أول إتفاقية بين تركيا وبلد عربي على هذا المستوى، كما أعطت تركيا أهمية كبيرة للعلاقة مع العراق وذلك من المنطلقات الآتية:

1/ سعي تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني

المتواجدة عناصره المسلحة والمقدرة بخمسة آلاف في منطقة جبل قنديل في شمال العراق ودور بغداد المركزي في ذلك خصوصا أن تركيا تعد لخطة لحل المشكلة الكردية في داخلها.

2/ إن إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة جيدة تجاه التطورات المستقبلية في شمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا. [1]

3/ إن تركيا تخطط من أجل أن تتحول إلى مصر وموزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا وإيران وصولا إلى أوربا، وتتطلع تركيا ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

4/ إن العراق في فترة ما بعد الإحتلال سيكون أمام إعادة بناء تريد تركيا أن تكون لشركائها حصة كبيرة من هذه العملية.

([1]) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سابق، ص67.

5/ إن تركيـا معنيـة مباشـرة بالوضـع الأمنـي فـي العـراق بعـد الإنسـحاب الأمريكـي خصوصـا إذا اسـتمر الإنقسـام العراقـي الـداخلي ولـك تجـد كركـوك حـلا مجمعـا عليـه، وإذا استمرت عملية التجاذب بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، وإذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له، وهذه كلها قد تفتح على تطورات أمنية وعسكرية لن تكون تركيا بمنأى عنها وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكالا متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحدودة داخل شمال العراق وصولا إلى العمليات الواسعة.

ويرى الباحث أن تركيا تولي سوريا أهمية مضاعفة لأسباب أمنية وإقتصادية ولعامل الجوار الجغرافي ولكون سوريا البوابة الحتمية، ولو حتى في المعنى الجغرافي فقط لتركيا إلى العالم العربي لذلك تحولت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى نموذج للعلاقات التي يجب صوغها بين تركيا وكل الدول العربية الأخرى وصولا إلى إقامة نظام إقتصادي وأمني مشترك بين العرب والأتراك. [1]

المطلب الثالث: محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط:

لا يكتفي لدولة ما أن تتخذ قرارها بالإنخراط في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك، فبالنسبة لتركيا قد توفرت لديها العديد من العوامل والمحددات التي أتاحت وسهلت لها لعب دور إقليمي منها محلية، إقليمية ودولية.

أولا: المحددات المحلية:

وصـول حـزب العدالـة والتنميـة إلـى الحكـم ذو الجـذور الإسـلامية، فقـد كـان للتوجـه العلماني في السابق أثرا كبيرا على علاقة تركيا بالعالم العربي، فحزب العدالة والتنمية لم يهدم النظام العلماني في تركيا، إلا أنه لم يكن أحد منطلقاته في السياسة الخارجية كما أن

(1) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع نفسه، ص68.

قرار البرلمان التركي **2003** بالإمتناع عند التعاون مع الولايات المتحدة في حربها على العراق، وموقف تركيا من الحرب في غزة وموقفها الصلب من إعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وقطع العلاقات الإقتصادية والعسكرية معها، وحادثة دافوس **2009** مما غير من صورة تركيا على مستوى الجماهير والحكومات العربية، كما أن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية والذي نجح حزب العدالة والتنمية من خلاله نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف، وفق منطلق أن أية علاقة مع أي قوة طرفا في نزاع لا تعني معاداة قوة أخرى طرفا في نفس النزاع معنى ذلك أن تقيم علاقات مع دولتين تكونان طرفين في نزاع ما. وهذا ما نجحت في تحقيقه مع معسكر الإعتدال العربي، ومعسكر الممانعة (حماس ومحمود عباس)، مع إسرائيل والفلسطينيين مع إيران والغرب... التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية كما أن الإصلاحات السياسية التي تبنتها تركيا.[1]

ومرونة إقتصادها ساهم في إحتلال تركيا المرتبة الأولى بين إقتصاديات المنطقة حيث تدرك تركيا أن الدول العربية تشكل سوقا ممتازة بسلعها التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحضى بها في السوق الأوروبية، كما أن ما تملكه المنطقة من إحتياطات الطاقة تشكل عامل جذب وأهمية إستنباته لتركيا التي تطمح أن تصبح معبرا الإمدادات الطاقة إلى أوروبا.

ثانيا: المحددات الإقليمية:

إن الفراغ الكبير الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط، نتيجة إنهيار النظام الإقليمي العربي خاصة عقب إحتلال العراق **2003**، من أهم الأسباب التي دفعت تركيا للعب دورا

(1) رانيا ديهية، أكلي محفوظ، "دور استراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط (2011-2016 سوريا نموذجا)"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية شرق أوسطية، (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016)، ص117.

إقليمي في المنطقة، حيث عرضت تركيا غزو العراق إنطلاقا من أخطار التقسيم فوجدت تركيا نفسها وسوريا معنيتان يمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق.

كما أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد لدى تركيا الذي يمكنها فيها لعب دور إقليمي دون الإصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الإيراني خاصة في العراق، لبنان، فلسطين وعلاقات جيدة مع حركة حماس فالخوف العربي من المشروع الإيراني (تشييع المنطقة وتغريبها) شرع القبول التركي (البعد النسبي لحزب العدالة والتنمية).

بالإضافة إلى التأييد التركي من أمريكا التي لا ترضى عن الدور الإيراني في المنطقة، لذا فالتمدد الإقليمي التركي كان أقل تكلفة بالمقارنة مع إيران التي إستمرت ماليا وأيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والأحزاب والحركات السياسية، فتركيا تلقت قبولا وترحيبا عربيا بدورها لأول مرة منذ قيام الجمهورية التركية **1923**. [1]

لدرجة الحديث عن النموذج التركي وضرورة الإستفادة منه عربيا، وماسهل هذا الدور أيضا هو ذلك التاريخ المشترك بين تركيا والعرب والتقارب الثقافي والحضاري.

ثالثا: المحددات الدولية:

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي اختفى الخطر المهدد للولايات المتحدة الأمريكية، فعقدت بذلك تركيا لإحدى وظائفها الأساسية، بإعتبارها خذ الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في الحرب الباردة، كذلك توتر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في إدارة "بوش الإبن"، حيث تخوفت تركيا من إتساع شقة الخلاف بينهما نتيجة التناقض بين المصالح التركية والأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط.

(1) رابية ديهية، أكلي محفوظ، مرجع نفسه، ص118.

رفض إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فوضع شروط تعجيزية تحول دون تحول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، دفع بها لأن تأخذ بإستراتيجية الإستبدال، أي استبدال إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي بالعالم العربي، فلولا الرفض الأوروبي لإنضمام تركيا لما إتجهت إلى العالم العربي التي وضعتها في موقف الإنتظار، فلاهي قبلتها ومنحتها العضوية ولا هي رفضتها. من خلال ما قيل يتضح أن هناك عدة تغيرات سياسية، إقتصادية، إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، غيرت من نظرة العرب إلى تركيا، فهناك عدة تطورات أوجدت إحساسا حقيقيا لدى المنطقة بوجود أزمة، منها إنهيار عملية السلام العربي الإسرائيلي 2000 والغزو الأمريكي للعراق وصعود إيران كقوة إقليمية والإنقسامات الداخلية العربية والمشاكل الإقتصادية والاجتماعية، وتعميق أزمة شرعية النظم العربية مع الأنظمة السلطوية، كل ذلك أدخل العالم العربي في القرن الواحد والعشرين شعورا عميق بالأزمة، وفي إطار كل هذا أصبح ينظر إلى تركيا على أنها النموذج الأصلح ليحتذى به العالم العربي.[1]

المبحث الثاني: أبعاد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط:

يتناول هذا المبحث الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وإتجاهات تأثيره المتنامي في ظل ما تشهده المنطقة من أزمات ساهمت في تعزيز النفوذ الإقليمي لتركيا وقدرتها على تحقيق مصالحها المختلفة.

المطلب الأول: البعد الإقتصادي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط:

يحتل الاقتصاد موقعا هاما في السياسة الخارجية التركية المعتمدة على النشاط والإستباقية الساعية إلى علاقات (صفر مشاكل) مع دول الجوار عبر مبادرات إقليمية لتحسين الحوار والتعاون.

(1) رابية ديهية، أكلي محفوظ، مرجع نفسه، ص119.

عند تتبع الدور التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، كانت العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الشرق الأوسط تقام بين تركيا وكل دولة بمفردها من منظور المصالح الأمنية للبلدين وفي ضوء توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام **2002** تم رسم السياسة الإقتصادية الخارجية في إطار إستراتيجيتها الجديدة من خلال مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة إقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الإستراتيجية الأخرى. وكان من ضمن تلك المسارات التوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع دول المنطقة بما يخلق نافذة أوسع في إطار شرق أوسط جديد يقوم بين الدول وبإرادتها.

وساهمت السياسة الخارجية التركية متعددة الأبعاد على تعزيز النهج الإقتصادي في السياسة الخارجية، ففي العلاقة مع الجوار الشرق أوسطي يؤدي الإقتصاد دورا مهما في مقابلة النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ضمن سياسة تسعى فيها تركيا أيضا إلى التعاون مع إيران. [1]

ويشكل العامل الإقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسية للدور التركي تجاه الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب أهمها أن تركيا على الرغم من قوتها الإقتصادية وإمكانياتها الزراعية والصناعية، إلا أنها تفتقر لأهم الموارد الطبيعية مثل الطاقة بينما يعد الشرق الأوسط إقليما نفطيا بشكل عام من حيث توزيع المصادر الإقتصادية على المستوى العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن القدرات الإقتصادية لكل من تركيا والشرق الأوسط متنوعة ولا تتضارب في كثير من المجالات وتركيا بلد طموح ناهض إقتصاديا وزراعيا ويمكن أن يكون الشرق الأوسط سوقا مهمة للمنتجات التركية، كما يعاني الشرق الأوسط نقصا في سد إحتياجاته من المواد الغذائية، ويمكن لتركيا أن تسد هذا النقص لا سيما عبر مشروع تنمية

(1) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016)، (برلين: المركز الميمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص125.

جنوب شرق الأناضول (الغاب)، حيث تتوفر الحرارة والمياه الوفيرة لزراعات كثيرة، وفي المقابل فإن تركيا تحتاج إلى موارد للطاقة التي ينعدم وجودها في تركيا، وهنا يمكن للشرق الأوسط لا سيما دول الخليج العربي أن يكون ظهيرا لتركيا في سد حاجاتها من النفط والغاز الطبيعي.

إضافة إلى ما سبق ساهم التقارب الجغرافي بين تركيا والشرق الأوسط في تنشيط التبادل التجاري وزيادة النشاط التسويقي وإقامة علاقات متوازنة مع الأطراف بأقل التكاليف وساهمت الروابط الجغرافية، التاريخية، السياسية، والدينية في توثيق العلاقات الإقتصادية.

كما أن التطور الإقتصادي عزز من صورة تركيا في ما يعرف بالدولة النموذج أمام دول الشرق الأوسط، مما ساهم في تطور التفاعلات الإقتصادية بين الجانبين. [1]

المطلب الثاني: البعد السياسي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط:

تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة، ولا بد من التأكيد أن بعض ذلك الدور يكون بشكل طبيعي أو تطلبه السياسات الأخرى، وهو ليس في كل الأحوال قصديا أو مخططا له، ويجب ملاحظة التداخل بين الأبعاد الموضوعية والأبعاد القصدية وبين ما يريده الآخرون منهم. وهنا قد تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات المكانة وسياسات الأمن القومي والتحالف الإقليمي وإحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة.

يقول كامران إينان (وهو وزير الدولة ووزير خارجية تركيا الأسبق) «إن تركيا لم تكن ناشطة في الشؤون الخارجية ولم تباشر مبادرات على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، بل يوجهها هوس بالعقيدة الدفاعية». إذن على تركيا أن ترسم مسارها الذاتي إن كانت تسعى حقا لدرء الأخطار الجديدة عن نفسها أو إستغلال الفرص الجديدة.

([1]) مي سامي المرشد، مرجع نفسه، ص126.

فصـناع السياسـة التركيـة بحاجـة إلـى إسـتنباط إسـتجابة متكاملـة لمثـل هـذه التهديـدات والفرص تأخذ في الحسبان الحاجة إلى تغييرات في السياسة الداخلية وكذالك خيارات سياسة خارجية معقدة.

إن لتركيا دوافع كثيرة تحثها على السعي الدؤوب لتحقيق أهدافها وغاياتها في مشروع الشرق الأوسط المطروح، فهي ترى أن منطقة الشرق الأوسط المطروح، فهي ترى أن منطقة الشرق الأوسط وعلى كل علاتها ومشاكلها إنها ساحة تمثل مصالحها العليا، وبقول أكثر دقة وإيجاز، إن أسباب إندفاع تركيا في توجهها الإستراتيجي نحو منطقة الشرق الأوسط هي: [1]

- ❖ طبيعة المنطقة بمميزاتها وسيئاتها.
- ❖ حاجات تركيا (الطاقة وتجارتها الخارجية).
- ❖ إلتزامـات تركيـا وتحالفاتهـا مـع القـوى الأجنبيـة (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والإتحاد الأوروبي وإسرائيل).

من المؤكد أن تركيا تريد أن تؤدي دورا رئيسيا في الشرق الأوسط من خلال دولة قوية عصرية عبر أربعة محاور رئيسية أصبحة بمثابة خيارات داخلية وخارجية، يجمع عليها الأغلبية الساحقة من النخب والقيادات والأحزاب السياسية وهي: الأورية*، الديمقراطية

(1) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، "تركيا والشرق الأوسط"، تم تصفح الموقع يوم 2021/03/12 على الساعة 18:24.

https://www.politics.dz.com

* هي قبيلة أمازيغية من بطون البرانس، فأورية تعد من أهم بطون البرانس وكانت لها أدوار سواء قبل الإسلام أو بعده، وقد ذكرتها مصادر كثيرة وممن ذكرها عبد الرحمان بن خلدون في كتابه العبر وغيره من المؤرخين.

(وتهميش دور المؤسسة العسكرية)، الإسلام المعتدل، الطورانية*

لقد كان الموقع الجغرافي –السياسي المهم لتركيا مدعاة لتطلع القوى الكبرى لإحتوائها كما كان السبب في دفعها لإنتهاج سياسة خارجية قائمة على التعاون والتحالف مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص... ولأن وصفت تركيا بأنها دولة مهمة من الناحية الجغرافية –السياسية، فمرد ذلك يعود إلى حد بعيد للأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذه البيئة، منطقة الشرق الأوسط ومنها الخليج العربي بشكل خاص بإعتبارها مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي ومن ثم للوظيفة السياسية –الأمنية التي يمكن أن تقوم بها تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمنطقة خدمة للمصالح الأمريكية.[1]

إن السياسة الخارجية التقليدية التي قامت على مبدأ سلام في الداخل سلام في الخارج، بمعنى أن تنأى تركيا بنفسها عن الشؤون الإقليمية تعرضت لتحولات كبيرة لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام **2002**، حيث بدا واضحا إنخراط أنقرة في شؤون الشرق الأوسط خاصة بعد موجة التغيرات التي شهدتها المنطقة والثورات التي إنطلقت في نهاية عام **2010**، فتحولت تركيا من مجرد مراقب للأحداث إلى شريك فاعل ومؤثر في قضايا المنطقة، إذ يرى القادة الأتراك أن لدولتهم أدوارا رئيسية تقوم بها في تفاعلاتها الحخارجية ووظائف تؤدييها بشكل مستمر ولم يكن الرئيس التركي أردوغان منفردا في هذه الرؤية والميل نحو الشرق بل سانده ودعمه كثير من صناع القرار في تركيا.

([1]) مرجع نفسه.

*هي حركة سياسية قومية ظهرت بين الأتراك العثمانيين أواخر القرن 19 ميلادي هدفت إلى توحيد أبناء العرق التركي الذين ينتمون إلى لغة واحدة وثقافة واحدة أذت الحركة إسمها من طورات وهي المنطقة الممتدة ما بين هضبة إيران وبحر قزوين مهد القبائل والشعوب التركية.

ويتميز الدور السياسي التركي بالفاعلية والاستقلالية مما جعل تركيا مركزا للسياسات الإقليمية والدولية وتجلى ذلك من خلال الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق عام **2003**، حيث رفض البرلمان التركي المشاركة في غزو العراق ومن خلال الموقف التركي من الملف النووي الإيراني، حيث ترفض تركيا أن تنظر إليه من منظور الغرب فهي ترفض عزل إيران ومعاقبتها إقتصاديا وتطالب بإشراكها بالحوار وحل الأزمة بعيدا عن الخيار العسكري، وفي عام **2003** رفضت تركيا تأييد الضغوط الدولية بقيادة واشنطن ضد سوريا لكي تنسحب من لبنان ونتيجة للإنفتاح التركي على الشرق الأوسط باتت تركيا دولة إستراتيجية إقليمية لا يمكن تحقيق السلام بدونها. [1]

واعتمدت تركيا على العديد من الأدوار والإستراتيجيات لتفعيل دورها السياسي في المنطقة بدءا من سياسة صفر مشاكل التي تهدف إلى تقليل الأعداء وخفض المشكلات ذلك لأن الدولة التي تعيش أزمات وصراعات مع جوارها لن يكون لها دورا إيجابيا في المنطقة ومنحت هذه الإستراتيجية الدور التركي القوة والفاعلية مقارنة بالدور الإيراني الذي يهدف للتوسع على حساب دول المنطقة وتصدير الثورة.

ويتضح الدور السياسي لتركيا في الشرق الأوسط من خلال إنتهاج سياسات سلام إستباقية للحيلولة دون تحول الصراعات إلى أزمات ومشكلات مزمنة تؤثر سلبا على أمن المنطقة بمعنى أن السياسة الخارجية التركية إتسمت بصفة المبادرة لهذا نجد تركيا حاضرة في قضايا الشرق الأوسط، وتبلور بعض ملامح هذه الاستراتيجية من خلال استضافة تركيا محادثات مباشرة وغير مباشرة بين أطراف الصراع في المنطقة، حيث قام رئيس الوزراء التركي قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 بجولات مكوكية إلى أحد عضرة دولة عربية سعيا إلى عقد مؤتمر تشاوري بين دول الجوار الجغرافي للعراق من أجل التخفيف من حدة التوترات بين الشيعة والسنة ودعم المصالحة الوطنية، كما تجلى ذلك من خلال السعي

(1) مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص137.

التركـي لإنهـاء الصـراع الفلسـطيني بـين حركتـي فـتح وحمـاس وإنهـاء الإنقسـام الفلسـطيني– الفلسطيني الذي أنجز بتوقيع إتفاقية الصلح في القاهرة بحضور وزير الخارجية التركي في أيار **2011**.

ومن أبرز الأدوار التي توليها تركيا إهتماما كبيرا في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط هو دور الوسيط وظهر ذلك خلال وشاطتها بين سوريا وإسرائيل منذ هام 2004 في نزاعهما حول الجولان، حيث توسطت تركيا في أربع محادثات غير مباشرة بين البلدين. وكان الهدف التركي من هذه الوساطة لا يقتصر على تحسين العلاقات السورية الإسرائيلية بل إلى الحد من النفوذ الإيراني المتصاعد الذي يعد منافسا في كل من العراق وسوريا دول الجوار التركي. [1]

ويتضح من الدور السياسي لتركيا في الشرق الأوسط إتباعها سياسة الإحتواء للمخاطر الخارجية التي قد تنعكس سلبا على الأمن القومي التركي ومصالحها الوطنية ولعل من أبرز القضايا التي تؤرق القيادات التركية هي الأقليات العرقية والمذهبية ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال التنسيق التركي مع دول الجوار وخاصة العراق وسوريا قبيل إندلاع الثورة، لإحتواء خطر الأكراد والتنسيق مع كردستان العراق لمواجهة الوجود العسكري لحزب العمال الكردستاني والمساعي التركية لإقامة منطقة عازلة في شمال سوريا للحيلولة دون قيام كيان كردي مما يعزز النزعة الإنفصالية لدى الأكراد في تركيا.

وبالتالي يمكن القول بأن الدور التركي لم يأتي بالقوة بل بالاعتماد على القوة الناعمة، وفي حالات كثيرة جاء بناء على رغبة الأطراف المتنازعة مثل الوساطة بين إسرائيل وسوريا، والوساطة بين السعودية وإيران. أما فيما يتعلق بالمنافسة تؤكد تركيا أنها لا تريد منافسة الدور المصري أو تجاوزه بل إن دورها مكمل له ولا تسعى إلى إعادة أمجاد الدولة العثمانية

(1) مي سامي، مرجع نفسه، ص139.

وهذا ينطبق على مصر والدول الأخرى في المنطقة، لكن الأحداث والتغيرات التي شهدتها المنطقة مكنت تركيا من أن يكون لها دورا أكبر مما هو متوقع لذلك أيدت بعض الدول قلقها منه. [1]

المطلب الثالث: البعد الأمني للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط:

الأمن الخارجي أو الدفاع يدفع تركيا إلى ممارسة وظيفة أو دور "القاعدة الأمنية" للغرب لما يفترض أن يحقق لها حد الكفاية الأمنية من التهديدات الخارجية الكبيرة وركزت عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفا أمنيا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية. [2]

الأمن من وجهة النظر التركية لا يعني فقط مقولة مكافحة الإرهاب، وإنما تحديد وسائل ضمان إزالة المخاطر التي تهدد السلام الإقليمي.

تتمثل العناصر المعلنة للسياسة الأمنية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وغاياتها في الموازنة بين الحرية والأمن والسعي لخفض المشكلات مع دول الشرق الأوسط إلى نقطة الصفر مع الإهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، وتأتي سياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط تحديدا– بقضاياه وفاعلية – امتدادا طبيعيا لرؤية الحزب للعالم، ومكانة تركيا فيه كدولة مركز والتوجهات التعاونية الدافعة لأدوارها على المستويين العالمي والإقليمي، بحيث تؤدي تركيا دور مركز تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

([1]) مي سامي المرشد، مرجع نفسه، ص145.

([2]) عدنان رحمان إبراهيم، "الفاعلية في التوجه الإستراتيجي التركي حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2002 "العراق أنموذجا"، تم تصفح الموقع يوم 2021/03/24 على الساعة 15:22.

https://www.politics-dz.com

ويبرز داوود أوغلو مكانة تركيا كدولة مركز تتمتع بالعمقين الجغرافي والتاريخي وهو ما يفرض على تركيا أن تكون الدولة التي لا تكتفي بتحقيق الأمن والإستقرار والنظام لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها. [1]

وتؤكد الرؤية التركية على أهمية التنسيق المشترك من أجل التعامل مع بعض جوانب مشكلات الأمن الإقليمي التي تمثل تهديدات لأمن المنطقة ككل وتتبنى تركيا في هذا الصدد إقترابا يقوم على بدء التنسيق الأمني على مستوى معين، وفي إطار التعامل مع قضايا محددة مع توقع إمتداد هذا التنسيق مع الوقت إلى ميادين أوسع نطاقا وإحتمال تطويره إلى صيغ أكثر شمولا للتعاون الأمني في المستقبل.

وفي إطار تأكيد الحكومة التركية على أهمية التنسيق الأمني، قامت حكومة العدالة بتوقيع إتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني مع دول الشرق الأوسط ومن أبرزها توقيع إتفاق تعزيز التعاون الأمني مع الإمارات في مارس 2009، وتوقيع إتفاق للتعاون الأمني الثنائي مع سوريا في أفريل **2009** لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية.

تؤكد حكومة العدالة تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط قبل فترة إمكانية إدراجها في إطار دور جامع لتركيا باعتبارها مركزا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة فالغالبية العظمى من الأدوار التركية تقع في نطاق الأدوار التعاونية، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة، وكذلك دعم التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك، ولكن إستمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطوير

([1]) رانيا حسناوي، منى رزق الله، "السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص59.

مرتهنة بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها لا سيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة أخرى، والترويج لسياستها الأمنية لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة. [1]

موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط:

http://www.alwasatnews.com/news/537655.html

المبحث الثالث: إنعكاسات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط:

أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية عام 2002 إلى تحول شامل في سياسة تركيا الخارجية، وبهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،

(1) رانيا حسناوي، منى رزق الله، مرجع نفسه، ص61.

وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي إنعكست على منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التحديات الأمنية التركية في الشرق الأوسط:

تواجه تركيا أمام مساعيها لتعظيم دورها في الشرق الأوسط وطرح نفسها كبديل لا خيار غيره، وأمام طموحاتها في المنطقة كدولة محورية ومتزعمة للمنطقة عدة مشاكل وتحديات، والتي قد تحد من هذا الدور والطموح أو تحجمه.

وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولا: النزاع التركي الكردستاني:

في أعقاب حرب الخليج زالت سيطرة بغداد عن المنطقة الشمالية التي تقع فوق ما يسمى بخط العرض **36** وهو في الحقيقة خط متعرج تم تحديده من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل يضم مناطق كردية تحت هذا الخط بكثير مثل السليمانية وكفري، أي كان الغرض آنذاك هو رسم المنطقة التي تقطنها كثافة سكانية كردية. [1]

ومنذ ذلك الحين إنفردت الأحزاب الكردية وخاصة حزبا الديمقراطية الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني*، والإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني** بإدارة المنطقة الشمالية، وثارت بينهما منافسة حادة على تقاسم السلطة ووقعت حروب دموية بينهما أدت

([1]) سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012)، ص157.

* رئيس إقليم كردستان العراق من 14 يونيو 2005 إلى 1 نوفمبر 2017 وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) منذ عام 1979.

** جلال حسام الدين نور الله نوري الطالباني (12 نوفمبر 1933– 3 أكتوبر 2017) هو سياسي كردي عراقي ورئيس جمهورية العراق السابع في الفترة من 2005 إلى 2014، كما شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي، ويعد أول رئيس غير عربي لجمهورية العراق، يعرف بين الشعب الكردي بإسم "مام جلال" أي "العم جلال".

إلى مصرع الكثيرين من الطرفين وإنقسام الشمال إلى منطقتين نفوذ بينهما، ولم تضع هذه الحرب أوزارها إلا بتدخل جدي من الإدارة الأمريكية التي قامت باستدعاء الزعيمين إلى واشنطن وأجبرتهما على التفاهم تمهيدا لمخططات مستقبلية.

ومنذ ذلك التاريخ أي منذ عام **1998** بدأت الحركة الكردية بخطوات أسرع وأكثر شمولا لإعمار المنطقة وتشكيل مؤسسات هامة لا بد منها في كل دولة مثل البنك المركزي والجهاز الأمني والعسكري إلى جانب تصعيد نشاطات الحكومة المحلية، وأخيرا أقدمت على إحياء البرلمان الكردي الذي كانت أعماله قد توقفت بسبب الصراع الداخلي، وتوصل الحزبان الكرديان إلى إتفاق لتوحيد النشاطات وإعداد دستور فدرالي للمنطقة، وفي النهاية إنعقد البرلمان الكردي في الرابع من أكتوبر الماضي في مدينة أربيل، هذه النشاطات لم تتم بين عشية وضحاها بل تدريجيا وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة ولكن ما الذي دفع تركيا إلى تصعيد حدة لهجتها إزاء قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة إلى درجة التهديد بإستخدام القوة وإجتياح المنطقة؟[1]

الحقيقة أن تركيا عارضت بشدة قيام دولة كردية شمالي العراق منذ البداية، والسبب معروف وهو أنها تخشى من إنعكاس هذا الأمر على مواطنيها الأكراد القاطنين في منطقة جنوبي شرقي الأناضول وإلتهاب النعرة القومية لديهم وفي حالة وقوع منطقة كركوك المأهولة بأكثرية تركمانية والغنية بالثروة النفطية تحت سيطرة الأكراد، فستقوى شوكة هذه الدولة الكردية إلى درجة شروع أكراد تركيا بالمطالبة أولا بالفدرالية ويلي ذلك إنفصال المنطقة تماما عن تركيا، وتأسيس دولة كردستان الكبرى التي يحلم بها الزعماء الاكراد مهما نفى البرزاني ذلك.

(1) سمير ذياب سبيتان، مرجع نفسه، ص157.

لا يخفى على أحد الصراع التركي الكردي على الحدود العراقية – التركية ولا نستغرب أن هذا الصراع من عقود منصرمة ولكن ما أطفاه على السطح مؤخرا هو ظروف استجدت ولم تكن سابقا موجودة وقد يكون بعضها سبب لنتائج حصلت مؤخرا على الساحتين التركية والعراقية.

ويبقى أن نشخص أن هذا الصراع هو خلاف قديم بين طرفين هم الدولة التركية والتي تجمع ثلاثة أطراف هم السلطة التنفيذية وقادة الجيش والشعب التركي مستبعد منه أكراد تركيا هذا من جهة ومن جهة أخرى حزب العمال الكردستاني الكردي، والذي يمثل جزء من أكراد تركيا لا كل الأكراد هناك ولكن تبقى حالة التعاطف بين أكراد تركيا تؤثر في الدعم المعنوي لا اللوجستي. [1]

ثانيا: مشكلة المياه في الشرق الأوسط:

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط لا سيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة، حيث ارتفع عدد الدول التي تتذر فيها الموارد المائية في هذه المنطقة من ثلاثة عام **1955** إلى أحد عشر بلدا عام **1990.**

منذ بداية السبعينات برزت المشكلة المائية بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وقد بلغت حدة الأزمة ومرشحة للتفاقم، تتمثل المشكلة في تنفيذ تركيا مشروع الغاب على مجاري وروافد نهري دجلة والفرات، وجوهر المشكلة أن تركيا تريد الإنفراد باستثمار الثروة المائية بإعتبار أنه لا يمكن أن تكون موضوع نزاع بين هذه الدول لأنها لم تبرم إتفاقية بشأن تقسيم المياه وإستغلالها، وبذلك أصبحت المسألة المائية تحتل مكانة متقدمة في السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي.

(1) سمير ذياب، سبيتان، مرجع نفسه، ص159.

حيث أتاحت حالة التوتر في العلاقات السورية– العراقية على مدى العقود الماضية منفذا هاما وظفته تركيا بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات والتملص من إبرام إتفاقية دولية لتقسيم وتنظيم مياه النهرين الدول الثلاث.

وتدرك تركيا أن علاقاتها بسوريا والعراق تتأثر دائما من حيث تحقيق مصالحها بوجود أو غياب أو ضعف التوتر بين هاذين البلدين، فعندما يتجاوز البلدان خلافاتهما يتبينان إتجاها أكثر تصلبا إزاء تركيا بصدد المشكلات المثارة مع الأخيرة، وعندما تتوتر العلاقات بينهما يتجه كل منهما إلى تدعيم علاقاته مع تركيا بما يحقق مصالح الأخيرة. [1]

وبذلك تستغل تركيا هذه المسألة في الضغط على البلدين، وتارة تزعم أن دمشق ترفضا التباحث مع بغداد في التوصل إلى تفاهم حول تدفق نهر الفرات، وتارة أخرى تتدعي بأن سوريا ستحتفظ بالمياه الإضافية إذا وافقت تركيا على مطالب العراق بشأن حصصه المالية، كما ويشير الأتراك إلى أن مشكلة نقص مياه الفرات التي تصل إلى العراق ينبغي تسويتها بين العراق وسوريا ولا شأن لها بمشروع الغاب.

ويمكن تلخيص الموقف التركي الرسمي من قضية المياه في نقطتين أساسيتين:

1/ تنظر تركيا إلى نهري دجلة والفرات باعتبارهما حوضان نهريا واحدا أو شبكة واحدة عابرة للحدود.

(1) إيمان دني، "البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2003"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص151.

2/ حسب وجهة النظر التركية لا يعد نهري الدجلة والفرات من الأنهر الدولية إنما ينطبق عليهما وصف المياه العابرة للحدود* على أن تستخدم المياه استخداما منصفا ومعقولا استناد إلى نظرية السيادة الإقليمية**.[1]

ثالثا: التحديات الأمنية الناجمة عن الأوضاع في المنطقة:

تعاني منطقة الشرق الأوسط العديد من التهديدات الأمنية جراء الأحداث التي جرت في الآونة الأخيرة، مما يجعلها أمام تحدي أمني يعرقل أو يعطل تحقيقها لأهدافها في المنطقة، وباعتبار تركيا لنفسها من أهم الفواعل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كان لزاما عليها لعب دور فعال اتجاه هذه التهديدات ومحاولة المشاركة في حل الأزمات الناجمة عنها مما يعظم في دورها في الإقليم.

1/ تهديد تنظيم الدولة:

شرعت الولايات المتحدة في قيادة تحالف دولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بعد تعاظم قوة التنظيم في كل من سوريا والعراق وتوسع نطاق سيطرته في يونيو **2014**، في ما حاولت الإدارة الأمريكية تجميع أكبر قدر ممكن من الحلفاء المشاركين والداعمين للتحالف بمختلف الأشكال. ويكمن مشكل كبير من خلفيات بلورة الموقف التركي في أنقرة لا تشارك واشنطن في جميع توجهاتها وأولوياتها في التحالف، حيث إن واشنطن تهدف إلى القضاء

([1]) إيمان دني، مرجع نفسه، ص152.

* تغطي المياه العابرة للحدود 45٪ من حجم أراضي العالم، وتصل بلدين أو أكثر بالموارد المائية فوق (سطح) وتحت (المياه الجوفية) سطح الأرض.

** هذه النظرية تقوم على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء من النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط، وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للإنتفاع بمياهه أو إحداث تغيرات في مجراه سواء بصورة جزئية أو كاية بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول أسفل المجرى والتي لا يكون لها حق الإعتراض على ذلك.

على تنظيم الدولة ولا تعطي تصورا واضحا لمرحلة ما بعد التنظيم، فيما تنظر أنقرة لنفسها على أنها واحدة من أهم المتأثرين مباشرة من تداعيات الأمور سواء على ساحتها الداخلية أو في التغيرات السياسية والأمنية لدى جيرانها، لذا فهي تحاول أن تصل إلى صيغة وقائية على اقل تقدير.

ومن جهة أخرى فإن واشنطن تتطلع إلى مشاركة فعالة من أنقرة تقوم الأخيرة من خلالها في المشاركة في الغارات الجوية مع فتح القواعد العسكرية على الأراضي التركية بقوات التحالف وكذلك إرسال قوات برية عبر الحدود للقتال ضد قوات تنظيم الدولة. [1]

فمن جهة يتملك الأتراك قلق بالغ من النوايا الخفية لواشنطن وحلفائها في أوروبا وإسرائيل مما يمكن أن تتمخض عنه الحرب المتجددة على الإرهاب والأدوار التي ترتسم لتركيا بهذا الخصوص من تداعيات سلبية على المديين المتوسط والبعيد ولا يستبعد خبراء الأتراك أن تسفر تلك الحرب غير المعلومة المدى بين ثناياها وفي نهايتها عن "سايكس بيكو" جديدة بمسمى آخر تعتمد الدول الكبرى من أجل تنفيذها على القوتين الإقليميتين تركيا وإيران. [2]

ومن جهة أخرى، تستبد بالأتراك مخاوف من ردود الفعل الإنتقامية العنيفة المحتملة من قبل تنظيم داعش حال ضلوع تركيا في أي عمليات عسكرية لدك حصونه وتقويض معاقله، خصوصا مع تنامي خطر التنظيم على الأتراك خلال الآونة الأخيرة.

تتمتع تركيا في هذا السياق بخصائص جيوبوليتكية مهمة، يمكن إدراجها في الآتي:

([1]) محمد سمير الرنيسي، تقرير حول "تنظيم الدولة: معطيات وشروط تركيا"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014) ص03.

([2]) بشير عبد الفتاح، "الحسابات التركية في الحرب على داعش"، تم تصفح الموقع يوم 032021/26 على الساعة 15:17.

https://www.aljazeera-net/kmowledgegate/opinions/2014

1/ إمتلاك تركيا لحدود بمسافة **1200 كلم** تقريبا مع كل من سوريا والعراق، كما تعتبر تركيا أهم وأقرب دولة جغرافية إلى مناطق سيطرة تنظيم الدولة.

2/ وجود قواعد عسكرية مهيئة لانطلاق العمليات من تركيا، كما أن سلاح الجو التركي مزود بأحد تكنولوجيات الجيش الأمريكي، فيما تحتضن تركيا قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي تعد أكثرها شهرة قاعدة إنجلرليك الجوية بجانب مدينة أضنة الواقعية في جنوب شرق تركيا.

3/ يعين تنفيذ العمليات من تركيا إحكام الخناق على تسلل مقاتلين أجانب من تركيا إلى كل من سوريا والعراق، وكذلك القضاء على كل إدعاءات تصدير النفط عبر تركيا والذي يعد أكبر مصدر تموين للتنظيم الدولة.

4/ تعتبر مشاركة تركيا بقيادة الحكومة الحالية ذات الخلفية الإسلامية السنية إضفاء لمزيد من الشرعية على عمليات التحالف.

5/ توفر مشاركة تركيا وفتح أراضيها للقوات المشاركة كثيرا من أعباء نفقات التحالف في حال تمت من دول أخرى.

6/ سياسيا تعتبر مشاركة تركيا بالنسبة للغرب إما سحب لتركيا نحو الفلك الغربي من جديد بعد تبنيها توجهات نحو الشرق، أو زج بها في مستنقع الأزمات بعدما استطاعت ان تحافظ على إدارة دورها عن بعد مما قد يسبب زعزعت في الاستقرار السياسي لحكومة العدالة والتنمية إذا اختارت الانسجام التام مع التوجهات الأمريكية. [1]

([1]) محمود سمير الرنتيسي، مرجع نفسه، ص03.

المطلب الثاني: مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط:

لقد تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، ويتناول هذا المطلب مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الذي يمكن تحديده في السيناريوهات التالية:

أولا: سيناريو تنامي الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط:

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فغن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، ومن ثم فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات، ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاث تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة وذلك على النحو التالي:

1/ تصور تعزيز حضور الدور التركي وفعاليته، حيث يقوم هذا التصور على أن التغييرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا هما:

أ/ مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية، وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني. لملأ الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن إنشغال دول المنطقة لقضاياها الداخلية وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية.

ب/ مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي– التركي، فمن الناحية الاقتصادية مثلا يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم

فـي تحسـين إمكانيـات التعـاون الاقتصـادي بـين تركيـا ودول المنطقـة، وتفعيـل مشـروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل. [1]

2/ تصـور استمرارية حضـور الـدور التركـي وجاذبيتـه مـع محدوديـة فاعليتـه، وهـو مـا يمثل استمرار للوضع القائم بدرجة أو بأخرى، وامتداد للسياسة التركية التي تجلت في التعاون مع الثورات العربية، وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الدخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته مما يدفع إلى تراجعه تدريجيا.

ثانيا: سيناريو تراجع الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط:

تصـور تراجـع الـدور التركـي سـواء علـى مسـتوى الحضـور أو الجاذبيـة والاهتمـام، أو الفاعليـة والتـأثير، قـد ينـتج ذلـك جزئيـا بسـبب تعـاون تركيـا فـي الشـهور الأخيـرة مـع الثـورات العربيـة والإدراك السـلبي لـدلالات هـذه السياسـية، سـواء مـن قبـل الشـعوب أو النخـب الحاكمـة العربيـة القديمـة، فتذبـذب المواقـف التركيـة إزاء الثـورات يهـدد تركيـا بفقـدان مصـداقيتها لـدى الشعوب العربية كدولة تأسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا على السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم، وفي المقابل، فإن حذر النخب القديمة سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتظليمات الحزب السياسي في المنطقة، وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلى تأكيد "نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا

([1]) إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص304.

في تدخلاتها في المنطقة مما يؤثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام ويعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار، وعلى كل الأصعدة ليس فقط مع سوريا بل مع المحور كله من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد. [1]

ثالثا: سيناريو محدودية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط:

وتستند محدودية الدور التركي إلى ما يلي:

1/ عدم قدرة من سيخلف أردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من إبداء دورها الإقليمي الفاعل.

2/ تحديد الدور الإقليمي التركيب من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة.

3/ فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عائقا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

4/ إزدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

5/ عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية.

6/ إن الانفتاح التركي على سوريا وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلبا على آدائها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا.

7/ عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا. [2]

([1]) إيمان دني، مرجع نفسه، ص307.

([2]) أحمد الشلقامي، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، تم تصفح الموقع يوم 2021/03/26 على الساعة 16:22.

www.turkpress.co/node/1917

المطلب الثالث: الخيارات التركية والرؤية الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط:

يمكن تحديد أبرز توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط على النحو التالي:

أولا: خيار الدولة المركز في الإقليم:

يحدث هذا الخيار والذي تتبناه القوى الإسلامية في تأسيس دولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط، وبما يدفع للتخلص تدريجيا من فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

- لقد مثلت المواقف التركية من الأزمات العربية نقطة تحول إيجابية في العلاقات التركية العربية، مما فتح المجال واسعا أمامها للتواجد الدبلوماسي في المنابر الرسمية العربية وبدأ التقارب أكثر وصولا في مواقفها الأولى من الأزمة السورية، مما زاد التوقعات بإمكانية التدخل العسكري العربي. التركي لحل الأزمة، لكن الموقف التركي المعرض لحكم العسكر في مصر اظهر وجود إختلاف بين الفرقين.
- أما بالنسبة لإيران، فقد أفرزت الحروب الأمريكية في المنطقة نتيجة مهمة لها حين خلصتها من عدويها التقليديين القاعدة الجهادية ونظام صدام حسين مما مكنها من اختراق النظام الإقليمي العربي، حيث أصبحت طرف رئيس في الصراع إلى جوار قوى المقاومة لا سيما وأن الانتخابات الإيرانية عام 2005 جاءت بأكثر الرؤساء تشددا اتجاه الشرق الأوسط والغرب.
- أما على الصعيد الدولي، تعاني إيران من عزلة غربية وعربية وبالتالي فهي أكثر ميلا للتحالف مع روسيا الاتحادية، في حين تبدو غير راغبة بدخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعني أن إيران متفوقة من أن التحالفات التركية أن تقصيها عن بعض الخيارات الإستراتيجية حولها، ولذلك أعلن رئيس

مجلس الشورى الإيراني بأنه يستبعد أي دور لتركيا في ملفها النووي بسبب عدم حيادتها في المنطقة. [1]

ثانيا: خيار الدولة الطرف الفاعل عبر المركز:

يتبنى هذا الخيار القوى العسكرية التي حكمت تركيا وربطتها تاريخيا بعلاقات تحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بتركيا إنطلاقا من موقعها الجيو إستراتيجي، ولذلك لا بد من توظيف العلاقة معها لضمان المصالح التركية في مسائل تتعلق بالأمن القومي وتحقيق التفوق الإستراتيجي في المنطقة.

لكن خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، جرى تحييد القوى العسكرية المشاركة في عملية إتخاذ القرار السياسي وبدأ الإهتمام أكثر وصولا بمشاكل المنطقة وقضاياها والإنفتاح على بعض القوى الإسلامية كحركة حماس مقابل حدوث تراجع في العلاقة مع إسرائيل، وقد جاء الموقف التركي المتحفظ على المشاركة العسكرية ضد تنظيم الدولة في سوريا والعراق 2014 ليزيد حدة إنتقاد بعض أعضاء الكونجرس الأمريكية لها.

أما بالنسبة لإسرائيل فهي لا ترغب بإنخراط تركيا في أزمات الشرق الأوسط أو أن تكون إسلامية التوجه، كما أن تداعيات الربيع العربي وحالة الإستقطاب المذهبي الحاد في الإقليم جعلت إسرائيل تعيد حساباتها بإتجاه تمتين وتحسين العلاقة مع تركيا وعدة التضحية بها والحفاظ على وجودها كطرف فاعل غير مستقطب. حيث تؤكد بعض القيادات الإسرائيلية على أهمية العلاقة مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي ويعتقدون بأهمية إبقاء تركيا حليفا مهما لإسرائيل مهما كانت الأزمات التي يعتبرونها طارئة، وعلى إسرائيل دعم طلب تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي، فبعد إعتذار إسرائيل عام 2013 عن الأخطاء التي تسبب بمقتل الناشطين الأتراك على سفينة مرمرة بدأت العلاقات بين البلدين مرحلة

(1) وصفي عبد عقيل، "السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2004-2014"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2015، ص25.

جديدة مع التطبيع السياسي، كما تطورت العلاقات الإقتصادية بينهما لتصبح تركيا ثالث أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية. [1]

ثالثا: خيار الهوية الأوروبية والإبتعاد عن إستقطابات الشرق الأوسط:

يتبنى هذا الخيار القوى الحزبية الكمالية إضافة إلى قادة الأقليات ويتركز على السعي المستمر نحو الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي ومحاولة تدليل كافة العقبات وتجاوز الإعتذارات الأوروبية مهما كانت الصعوبات، ويرى كثير من قادة المعارضة العلمانية والكردية والمسيحية بأن لا خيار أمام تركيا سوى الخيار الأوروبي والإستمرار فيه، وبالمقابل الإبتعاد عن الشرق الأوسط ومشكلاته تحقيقا للهوية التركية الأوروبية، وقد تصاعدت وتيرة الدعوات التي تبنتها التيارات العلمانية بالنأي عن الإنخراط في قضايا ومشاكل الشرق الأوسط بعد تنامي الإستقطاب المذهبي فيه.

إن اهتمامات العلمانية التركية بالإنضمام للإتحاد الأوروبي إنطلقت من اعتبارات تتعلق بالجيوبوليتيك والجيو إستراتيجيا، وفي المقابل تعد تركيا ذات أهمية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي، لكونها تمثل نقلا جيوبوليتيكيا في منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تمثل معبرا للنفط والغاز القادم من آسيا الوسطى والذي يجد فيه كثيرين بدلا للإبتزاز الروسي.

ولذلك بدأت تركيا خطوات بإتجاه الشراكة الأوروبية عندما دخلت في مفاوضات معه عام 2005 ساعية للإستفادة من المزايا التي تحققها لها عضوية الإتحاد الأوروبي والإنتقال من كونها دولة طرف إلى دولة مركز فيه.

([1]) وصفي عبد عقيل، مرجع نفسه، ص27.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة مآلات التأثير الأمني لتركي على منطقة الشرق الأوسط الإستنتاجات التالية:

- ترى تركيا أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوارها الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الإصطدام بقوى عالمية.
- إتبعت تركيا سياسة تصفير المشاكل والتي هدفت لحل مشاكل تركيا مع جيرانها.
- أن النظام السياسي التركي شهد حالة من الإستقرار خلال السنوات العشر الماضية إضافة إلى أن الإقتصاد التركي شهد قفزة كمية ونوعية منذ عام 2002 وإنخفضت معدلات التضخم بشكل كبير، أما في الجانب الأمني فقد إنتهجت تركيا سياسة تصفير المشكلات في حل مشاكلها.
- من خلال التطرق للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة للسياسة الخارجية التركية يمكننا أن نستنتج أن السياسة الخارجية التركية مبدأها الإبقاء على التوازن مع الأطراف الأخرى.

الخاتمة

الخاتمة:

من العرض السابق يتضح أن تركيا تحتل مكانة خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، فموقع تركيا الجغرافي يجعلها دولة محورية لديها القدرة على توفير الأمن والاستقرار ليس لنفسها فقط بل لجيرانها أيضا .

من خلال دراستنا لموضوع الصعود الإقليمي و مآلات الأثير الأمني في منطقة الشرق الأوسط توصلنا إلى الاستنتاجات التالية :

1- يعتبر الأمن حالة فطرية يبحث عنها الإنسان، و لم يتم التوصل إلى حد الآن إلى معنى شامل و كامل للأمن، إلا أنه بدأ يأخذ اهتماما و توسيعا لمفهومه أكثر خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة.

2- إن قضايا الأمن باتت من أولويات رسم السياسات لدى الدول سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي (السياسة الخارجية)، وهذا نتيجة لترابط ميدان الأمن و انتقاله إلى جميع المجالات والمستويات بشكل جعل الإنسان في محصلة الأمر محور لهذا الموضوع ولهذه التفاعلات .

3- حاولت العديد من المقاربات النظرية تفسير مفهوم الأمن الإقليمي انطلاقا من مقاربات المنظور التفسيري بأهم مقارباته الواقعية و الليبرالية، فجاء التصور الواقعي لمفهوم الأمن الإقليمي يرتبط بهيمنة فاعل إقليمي لضمان نجاح المشروعات الإقليمية وبمدى تحقيق الترتيبات الإقليمية لصالح الدول، بينما التصور الليبرالي يقوم على افتراض مؤداه أن تزايد المنظمات الدولية و الإقليمية و زيادة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي، مرورا بمقاربات المنظور التكويني

بأهم مقارباته وصولا إلى مدرسة كوبنهاغن و إسهاماتها في توسيع مفهوم الأمن إلى الأمن الإقليمي الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض،و أخيرا نظرية الدور التي ترتبط بالقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي .

4- صعود حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2002 حقق نجاحا بإعادة بعث تركيا في مصاف الدول الكبرى، حيث لعب دورا هاما في رسم مسار السياسة التركية على صعيدها الداخلي و الخارجي .

5- حققت إستراتيجية السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط بعد 2002 الكثير من أهدافها المرسومة خلال السنوات اللاحقة سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني وغيرها .

6- إن الهدف من انتهاج تركيا لسياسة أمنية جديدة هو القضاء على التهديدات الأمنية التي تحيط بها في منطقة الشرق الأوسط .

7- رغم أن السياسة الخارجية التركية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قد تطورت من خلال انفتاحها على الدول الأخرى بإتباع مبدأ تصفير المشكلات، إلا أن هذا المبدأ لم ينجح تماما مما دفع أردوغان إلى رغبته في التخلي عنه والتوجه إلى سياسة تستند على الواقعية.

8- اتبعت تركيا سياسة أمنية أكثر نشاطا على الساحتين الإقليمية و الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وذلك سعيا لتأثير أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا أعطى هذا الأخير اهتماما كبيرا للجانب الأمني بمختلف

أبعاده في الدائرة الشرق أوسطية بين مختلف الدوائر الجيوسياسية، والتي شكلت على مر العقود مصدر خطر وتهديد بالنسبة إليها .

9- من خلال دراستنا للعلاقات التركية مع دول منطقة الشرق الأوسط، نجد أن تركيا تواجه مجموعة من التحديات و المعيقات التي تحد من دورها في الإقليم كالمشاكل الحدودية، مشكلة المياه، النزاع مع الأكراد، الأزمة السورية و تداعياتها على تركيا .

10- إن استمرارية الدور الإقليمي التركي و قدرته على التطور تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة له و الضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها ، لاسيما مع الترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل ، فتركيا بحكم الجوار الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها .

11- من خلال التطرق للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة للدور الإقليمي التركي، يمكننا القول بأن تركيا مبدأها الإبقاء على التوازن مع الأطراف الأخرى، لذا يرجح في الفترة المقبلة أن تبقي تركيا تقاربها مع كل من سوريا وإيران وذلك متوقف على المصالح بين الطرفين .

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : المصادر :

القرآن الكريم :

سورة قريش برواية ورش عن نافع .

ثانيا : المراجع :

باللغة العربية :

أ/ الكتب :

1. بكير علي حسن وآخرون ،**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت: الدار العربية للعلوم،2010.

2. بن عنتر عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن، الجزائر،أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005.

3. بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1992.

4. بيليس جون، شيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.

5. خولي معمر فيصل، **العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل** ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014.

6. دني إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

7. دورتي جيمس،بالتسغراف روبرت،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.

8. زرشناس شهريار، **الليبرالية** ، تر: حسن الصراف،إيران : المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية،2017.

9. سبيتان سمير ذياب ، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الأردن : الجندارية للنشر والتوزيع ،2012.

10. صبري ناكرة يي نجدت، **الإطار القانوني للأمن القومي" دراسة تحليلية"**، عمان : دار دجلة ،2011.

11. عبد الحفيظ علاء، **الأمن القومي المفهوم والأبعاد**،القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2020.

12. عمارة محمد، **مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام**، القاهرة : مكتبة الإمام البخاري للنشر و التوزيع، 2009 .

13. عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، القاهرة: الهدى للنشر والتوزيع، 2015.

14. الفاضي جمال خالد، **الأداء الصيني تجاه المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط: الفاعلية و التأثير، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017.

15. الكعكي يحيى أحمد، **الشرق الأوسط والصراع الدولي** ، بيروت: دار النهضة العربية،1986.

16. المرشد مي سامي ،**الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016)**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،2017.

17. مصباح عامر، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمن للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2010.

ب/ الدوريات والمجلات :

1. أحمد عامر كامل ، مسارات العلاقات العراقية-التركية بعد عام 2003، دراسات دولية ، العددان 64-65، 2016.

2. بوستي توفيق ، مفهوم الأمن ومنظورات ما بعد الوضعية، المعهد المصري للدراسات،2019.

3. دوزي وليد ،الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 09، 2016.

4. سلطاني فخر الدين ،ناجي سعيد،اختياري أميري رضا، مستويات التحليل في العلاقات الدولية و نظرية مركب الأمن الإقليمي، مجلة الإدارة العامة والحوكمة، العدد04.

5. السويداني محمد طه ، العلاقات التركية-السورية 1998-2011، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 09، 2012.

6. عبيد منى حسين، العلاقات العراقية-التركية و أثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، العدد 60، 2018.

7. عزيز زيد كريم ، الخفاجي زيد علي ، القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد 28، العدد 02، 2020.

8. علوي مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 04، 2005.

9. عمارة دليلة ، محددات السياسة الخارجية التركية و أهميتها في تقرير الدور التركي إقليميا و دوليا، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، العدد 01، 2019.

10. عودة جهاد عبد الملك، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد31 العدد03.

11. فريحة أحمد، لدمية فريحة ، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة ،دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، 2016.

12. قاسم حسين أحمد، نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع، سياسات عربية، العدد20، 2016.

13. قدورة عماد يوسف ، روسيا و تركيا : علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015.

14. لادمي محمد عربي ، السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة–المحددات و الأبعاد ، مجلة العلوم السياسية و القانون ، المجلد 02، العدد 09، 2018.

15. محسن عمار،العامري سلمان، مفاهيم الأمن: مقاربة بين الأمن القومي والأمن الجماعي، المجلة الدورية والسياسية،العدد11.

16. النجم أحمد مشعان ، النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات : رؤية مستقبلية، مجلة العلوم السياسية ، العدد09، 2020.

17. وصفي عبد عقيل ، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط 2004-2014، المجلة الأردنية في القانون و العلوم السياسية ، المجلد 07، العدد 02، 2015 .

ج/ الأطروحات و المذكرات :

1/ أطروحات الدكتوراه:

1. بالة عمار، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مالي نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ، 2018/2017.

2. دني إيمان، البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص سياسات مقارنة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017/201.

2/ مذكرات الماجستير :

1. بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،2012/2011.

2. دير أمينة،أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا : دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014/2013.

3. ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2008/2007.

4. غانم فايزة، التعاون الأمني الأورو– مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012/2011.

5. نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2012/2011.

6. الرحاحلة أحمد سليمان سالم ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط : الفرص و التحديات ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، 2014.

3/ مذكرات الماستر :

1. أرزقي كريمة ، الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي بين الخيار الروسي و المتوسطي 2001–2016، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات المتوسطية، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016/2015.

2. بوزناد حليمة، أحسن دلال ، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أكراد سوريا نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،

تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة تبسة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016/2015.

3. بوعلي صوفيا ، طوالبية وفاء ، الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة تبسة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016/2015.

4. حسناوي رانيا ، رزق الله منى ، السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة و التنمية 2002-2015، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة تبسة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2016/2015.

5. ديهية رابيا ، أكلي محفوظ ، دور إستراتيجيات القوى الإقليمية والكبرى تجاه الحراك في منطقة الشرق الأوسط 2011-2016 سوريا نموذجا ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات إقليمية شرق أوسطية ، جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017/2016.

6. شاهين رنا ، البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص دراسات متوسطية ، جامعة تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2018.

7. المانع توفيق ، معروف عماد، أمننة الهجرة غير الشرعية من منظور مركبات الأمن الإقليمي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية في المتوسط ، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2017/2016.

التقارير:

1. باركي هنري ج، تركيا و العراق–أخطار و إمكانات الجوار ، تقرير مقدم من معهد السلام الأمريكي، رقم 141، جويلية 2005.

2. باكير علي حسين ، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية : الفرص و التحديات، تقرير مقدم من مركز الجزيرة للدراسات ، 11 أوت 2015.

3. الرنتيسي محمود سمير ، العلاقات التركية–الروسية : مستقبل التعاون الاقتصادي و الخلاف السياسي ، تقرير مقدم من مركز الجزيرة للدراسات ،11 سبتمبر 2014.

4. الرنتيسي محمود سمير ، تقرير حول تنظيم الدولة: معطيات وشروط تركيا ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014.

5. مركز الجزيرة للدراسات ،مبدأ أردوغان: الإستراتيجية التركية في المحيط الإقليمي ، 11 أكتوبر 2020.

مواقع الانترنت :

1. إيشلر أمر الله، السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة و التنمية

https://www.aljazeera.net/opinions

2. البدور بكر، عن العلاقات التركية الإيرانية.

https://www.aljazeera.net/blogs/2017.

3. حسين زكرياء،الأمن القومي .

https://www.islam online.net/Arabic/mafaheem/2000/11.

4. دلال محمود ، السياسة الخارجية التركية تجاه التنظيمات الإسلامية دراسة حالة داعش والإخوان المسلمين في مصر .

https://democratic.de/?P=349 14.

5. رحمان إبراهيم عدنان ، الفاعلية في التوجه الإستراتيجي التركي حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2002 –العراق نموذجا .

https://www.politics.dz.com.

6. الشلقامي أحمد ، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي .

www.turk press.co/node/1917.

7. الطويل كمال خلف، العلاقات التركية السورية.

https://m.marefa.org.

8. عبد الفتاح بشير، الحسابات التركية في الحرب على داعش .

https://www.aljazeera.net/knowledge gate/opinions/2014.

9. مخلوف مريم ، نظرية الدور في العلاقات الدولية.

https://political.encyclopedia.org.

10. مركز مينا للدراسات والبحوث ، الدور التركي في ليبيا .

https://mena.studies.org/ar/%/D8%A7.

11. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، تركيا والشرق الأوسط.

https://www.politics.dz.com

باللغة الأجنبية: (الإنجليزية والفرنسية)

i. Books :

1. Barry Buzan and Lene Hansen, **international Security** , Uk, London : sage publication ,2007.

2. Chris Brown, **Understanding international relations**, New York: Palgrave publishers, 2001.

ii. Periodicals :

1. Thierty Balzacq, qu'est-ce que la sécurité nationale? , la revie internationale et stratégique, N° 52,2003-2004.

2. Amitave Acharya, The emerging regional architecture of world politics, published by the Johns Hopkins university press, N° 4, 2007.

3. Ruth Hanau Santini , a new Regional cold war in the middle East and North Africa : regional Security complex theory revisited, the international Spectator ,university of Naples l'orientale,2017.

4. Julius Reynolds, an empirical application of regional Security complex theory: the securitization discours cinchnaton with central Asia and Russia, degree master, central European university, 2009.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة.....	02
الفصل الأول : التأصيل ألمفاهيمي و النظري للأمن الإقليمي	
المبحث الأول : مفهوم الأمن الإقليمي.....	13
المطلب الأول : تعريف الأمن	13
المطلب الثاني : تعريف الأمن الإقليمي	18
المطلب الثالث : نشأة مفهوم الأمن الإقليمي	20
المطلب الرابع :أشكال الأمن الإقليمي	21
المبحث الثاني : مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات الوضعية	23
المطلب الأول : الأمن الإقليمي ضمن التصور الواقعي.....	23
المطلب الثاني : الأمن الإقليمي ضمن التصور الليبرالي	27
المبحث الثالث : مفهوم الأمن الإقليمي وفق النظريات ما بعد الوضعية.....	31
المطلب الأول : الأمن الإقليمي وفق التصور البنائي.....	31
المطلب الثاني : الأمن الإقليمي من منظور مركب الأمن الإقليمي	33
المطلب الثالث : الأمن الإقليمي وفق نظرية الدور.....	35
الفصل الثاني : مقاربة جيوسياسية لتركيا	
المبحث الأول : موقع تركيا الإستراتيجي و أهميتها الإقليمية.....	41
المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية لتركيا	42
المطلب الثاني : طبيعة النظام السياسي التركي	46
المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية التركية.....	47

المبحث الثاني : المكانة الإقليمية الأمنية لتركيا حتى عام 2020.....	54
المطلب الأول : العلاقات التركية بدول الجوار الإقليمي	54
المطلب الثاني : دور تركيا في إدارة النزاعات الإقليمية و الدولية	66
المطلب الثالث : أثر حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية	74
المبحث الثالث : انعكاسات التأثير الأمني التركي على المستوى الإقليمي	76
المطلب الأول : العلاقات التركية الليبية و انعكاساتها على الدور الإقليمي	76
المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية و انعكاساتها على الدور الإقليمي	78
المطلب الثالث :العلاقات الإسرائيلية وانعكاساتها على الدور الإقليمي	80
الفصل الثالث : مآلات التأثير الأمني التركي على منطقة الشرق الأوسط	
المبحث الأول : الأهمية التركية لمنطقة الشرق الأوسط	85
المطلب الأول : مفهوم الشرق الأوسط.....	85
المطلب الثاني : مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي	87
المطلب الثالث : محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.....	91
المبحث الثاني : أبعاد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط	94
المطلب الأول : البعد الاقتصادي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط.....	94
المطلب الثاني : البعد السياسي للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط.....	96
المطلب الثالث : البعد الأمني للدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط.....	101
المبحث الثالث : انعكاسات الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط.....	103
المطلب الأول : التحديات الأمنية التركية في الشرق الأوسط.....	104
المطلب الثاني : مستقبل الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط.....	111
المطلب الثالث : الخيارات التركية والرؤية الإستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط.....	114

الخاتمة	120
قائمة المصادر والمراجع	123
قائمة الملاحق.	
الملخص.	

فهرس الخـرائــط والجـداول:

الخـــرائـــط:

الخريطة	العنوان	الصفحة
01	موقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط.....	103

الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
01	بطاقة فنية عن تركيا.....	41

الملخص:

كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال البيئة الأكثر تأثيرا على تركيا في رسم إستراتيجية سياستها الخارجية، كما أن الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها.

بالإضافة إلى السياسة الأمنية التركية الجديدة التي أنتهجها حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم سنة 2002 تجاه الشرق الأوسط، والتي كان قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وتحقيق الأمن، والتي اعتمدت على سياسة تصفير المشاكل مع الجيران، حيث أعطت اهتماما كبيرا للجانب الأمني بمختلف أبعاده في الدائرة الشرق أوسطية والتي شكلت على مر العقود مصدر خطر وتهديد بالنسبة عليها.

Abstract :

The middle East regions was and still is the environment that Most influences turkey in designing its foreign Policy strategy , and the geostrategic position that turkey enjoys qualifies it and forces it to take and interest in regional considerations and excludes any form of Security threat to its lands.

In addition, to the new Turkish Security Policy That the justice and development party has persuade since it took power in 2002 towards the middle East which was based on confirming turkey's presence and its position as a central force for stability and Security, and which relied on the Policy of zero problems with Neighbors, as it gave great attention the Security aspect has its various dimensions in the middle eastern circle, which over the decades has been a source of danger and threat to it .